وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

تعدّد الأَوجهِ الإعرَابيَّة في الشواهدِ الشعريّة في خزانةِ الأدَب للبغدَادِيِّ (ت1093هـ)

رسالةٌ قدَّمها

مثنى عدنان محمّد

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

علي عبد اللّه العنبكي

ربيـــــــــــــــــــــــــــــــع الثـــــــــــــــــــــــــــــــاني
شبـــاط
1434هـــ
2013م

الفصل الأول
تعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء
المبحث الأول
مرفوعـات الأسمـــاء

1- حذف عائد المبتدأ المنكر من جملة الخبر الفعلية :

فأقبلتُ زحفًا على الركبتين فثَوبٌ نسيتُ وثَوبٌ أجرُّ[1]

أورد البغدادي في حذف العائد من جملة الخبر الفعلية (نسيتُ وأجرّ) على المبتدأ المنكر قوله : (ثوبٌ) عدّة أوجه إعرابية منها : ما ذهب إليه الأعلم من أنّ جملتي (نسيتُ وأجرّ) ليستا في موقع الخبر ، بل هما (نعت) لقوله : (ثوب) ؛ فلذلك لا عملَ لهما فيه ، ولا حاجة لرابط يربط بينهما ، إذ قال : " ويجوز عندي أن يكون (نسيتُ وأجرّ) من نعت الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ؛ لأنّ النعت لا يعمل في المنعوت ، فيكون التقدير : فثوباي ثوبٌ منسيّ وثوبٌ مجرور "[2] .

وأمّا الرضي فإنّه يعدُّ قوله : (فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أجرّ) جملتين اسميتين مكون كلّ منهما من مبتدأ وخبر ، وحجته في ذلك ورود السماع بخلوّ جملة الخبر من العائد ، وهذا ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " على أنّ حذف الضمير المنصوب بالفعل من الخبر سماعي ، أي : فثوبٌ نسيته وثوبٌ أجرّهُ "[3] .

وأمّا ابن هشام فيرى أنّ الذي سوّغ الابتداء بالنكرة مع حذف العائد عليها من جملة الخبر ؛ كونها جاءت للتفصيل ، وبعد ذكره لهذا الوجه ذكر أنّ في هذا الوجه نظرًا لاحتمالين : أحدهما : أن يكون قوله : (نسيتُ وأجرّ) صفتين لخبرين محذوفين تقديرهما : فمن أثوابي ثوبٌ نسيته وثوبٌ أجرّه ، والآخر : يحتمل أن يكون قوله :

---

(1) ديوان امرئ القيس : 159 ، ورواية الشطر الأول من البيت لم تكن كما ذكرها البغدادي بل كانت (فلما دنوتُ تسديتها فثوبًا نسيتُ وثوبًا أجر) خزانة الأدب : 373/1 . وينظر : الكتاب : 86/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 240/1 ، ومغني اللبيب : 117/2 ، وشرح ابن عقيل : 198/1 .

(2) تحصيل عين الذهب : 100 ، وينظر : خزانة الأدب : 373/1 .

(3) خزانة الأدب : 373/1 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 240/1 .

(نسيت وأجرّ) هما الخبران والصفتان محذوفتان تقديرهما : فثوبٌ لي نسيته ، وثوبٌ لي أجرّه[1] .

وقال ابن عقيل : " وجاز الابتداء بثوب وهو نكرة ؛ لأنّه قصد به التنويع "[2] ، وهو في هذا متابعٌ لابن هشام .

2- استكانة ضمير المبتدأ في الظرف المقدّم عليه :

قال الشاعر :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[3]

نقل البغدادي في هذا الشاهد عن الشارح[4] أنّ الظرف الواقع خبرًا للمبتدأ يحتمل ضمير ذلك المبتدأ سواء قُدِّم عليه أم أُخِّر عنه ، والظرف في هذا البيت (عليك) قُدِّم على المبتدأ وهو قوله : (السلام) ، وحجة البغدادي أنّ هذا الظرف احتمل ضمير المبتدأ ، وذلك لأنّ الذي بعده عطف عليه ، أي عطف قوله : (رحمة الله) على ضمير المبتدأ المستكن في الظرف ، والتقدير : السلام حصل عليك ، فحذف (حصل) ونقل ضميره إلى (عليكِ) واستُتِر فيه[5] .

وسبق ابنُ جني الشارحَ والبغداديَّ في ذكر هذا الوجه ، إذ قال : " فحملته الجماعة على هذا حتى كأنه عندها (عليك السلام ورحمة الله) وهذا وجه ، إلاّ أنّ عندي فيه وجهًا لا تقديمَ فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك) ، وذلك أنّ (السلام) مرفوع بالابتداء ، وخبره مقدّم عليه وهو (عليكِ) ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله)

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 373/1 ، وينظر : مغني اللبيب : 117/2 .

(2) خزانة الأدب : 373/1 ، وينظر : شرح ابن عقيل : 198/1 .

(3) خزانة الأدب : 193/2 ، وينظر : شعر الأحوص الأنصاري : 237 ، والأصول في النحو : 326/1 ، والخصائص : 386/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 246/1 ، وأوضح المسالك : 361/3 ، وشرح التصريح على التوضيح : 532/1 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 246/1 .

(5) ينظر : خزانة الأدب : 339/1 .

عليه ذهب عنك مكروه التقديم لكن فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه "[1] .

ثمّ نقل البغدادي عن أمالي ثعلب (ت291هـ) روايةً أخرى للبيت غير التي نقلها عن الشارح ، وعلى ذلك لا شاهد في البيت ، إذ قال : " وأنشد ثعلب[2] في أماليه هذا البيت هكذا :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ بَرودَ الظلِّ شاعكم السلامُ

شاعكم : تبعكم ، وعليه لا شاهد فيه "[3] .

3- الإخبار باسم المعنى عن اسم العين :

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادَّكرتْ فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[4]

نقل البغدادي عن الشارح[5] أنّ اسم المعنى يصحّ وقوعه خبرًا عن اسم العين العين وهو الضمير المنفصل قوله : (هي) إذا لَزِمَ ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنّه هي[6] ، ثمّ نقل عن الشارح ثلاثة توجيهات للشاهد :

أحدها : " كونه مجازًا عقليًا بحمله على الظاهر وهو جعل المعنى نفس العين مبالغةً "[7] ، وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه ، إذ قال : " قال سيبويه[8] : جَعَلَتها جَعَلَتها الإقبال والإدبار مجازًا على سعة الكلام كقولك : نهارُك صائمٌ ، وليلُك قائمٌ "[9] .

---

(1) الخصائص : 386/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 399/1 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 198/1 .

(3) خزانة الأدب : 400/1 .

(4) ديوان الخنساء : 46 ، وينظر : الكتاب : 337/1 ، وشرح الكافية الشافية : 666/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 254/1 ، وشرح الأشموني : 476/1 ، وخزانة الأدب : 431/1 .

(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 254/1 .

(6) ينظر : خزانة الأدب : 431/1 .

(7) المصدر نفسه .

(8) ينظر : الكتاب : 337/1 .

(9) خزانة الأدب : 431/1 .

والثاني : أنّ المصدر في تأويل المشتق ، إذ قال البغدادي : " إنّ المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه ، وتأويل اسم المفعول في نحو : زيدٌ خَلْقٌ ، أي : مخلوق "[1] ، وهذا ما رواه الأخفش في شرح ديوان الخنساء ، إذ قال : " ويروى : فإنّما هو إقبال وإدبار ، أي فإنّما فعلها إقبال وإدبار "[2] .

والثالث : " أنّه على تقدير مضاف محذوف ، أي : ذات إقبال "[3] ، وهذا ما ما استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى :**ﭽﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠﭼ** [البقرة : 177] ، إذ قال : " ولكن البرّ من آمن بالله ، على تأويل حذف المضاف أي : برُّ من آمن ، أو يتأوّل البرّ بمعنى : ذي البرّ أو كما قالت : (فإنّما هي إقبال وإدبار) "[4] .

ثمّ نقل البغدادي عن عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) أنّه لا يرتضي هذا الوجه الأخير ؛ لأنّه يرى فيه إفسادًا للشعر ، والخروج به إلى مستوى الكلام العاميّ ، قال الجرجاني : " وذاك أنّها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنّما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذلك عليها واتصاله منها ، وأنّه لم يكن لها حال غيرهما كأنّها قد تجسمت من الإقبال والإدبار ، وإنّما كان يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنّها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعا له في اللغة ، ومعلوم أنْ ليس الاستعارة مما أرادته في شيء ، وأعلم أنْ ليس بالوجه أن يُعدَّ هذا على الإطلاق مُعدّ ما حذف منه المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، مثل قوله تعالى : **ﭽ ﮚ ﮛ ﭼ** [يوسف : 82] "[5] .

4- عمل (لا) المشبهة بـ (ليس) عمل (ليس) شذوذًا :

قال الشاعر :

(1) المصدر نفسه ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 254/1 .

(2) أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء : 78 ، وينظر : خزانة الأدب : 432/1 .

(3) خزانة الأدب : 431/1 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 254/1 .

(4) الكشاف : 218/1 ، وينظر : خزانة الأدب : 431/1 .

(5) دلائل الإعجاز : 300 – 301 ، وينظر : خزانة الأدب : 431/1 .

مَنْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[1]

نقل البغدادي في هذا الشاهد وجهين إعرابيين لعمل (لا) في قوله : (لا براحُ) ، أحدهما لسيبويه والذي نَصَّ فيه " على إجراء (لا) مجرى ليس في بعض اللغات ، فبراح اسمها والخبر محذوف ، أي : لي "[2] ، والآخر : للشارح المحقق الذي يرى " أنّ (لا) تعمل عمل ليس شذوذًا "[3] ، وبعد ذكره لهذين الوجهين أورد في قوله : (لا براح) وخبره المقدّر (لي) ثلاثة توجيهات :

أحدها : أنّ جملة (لا براح لي) جملة حال مؤكدة لقوله : (أنا ابن قيسٍ) حيث قال : " وجملة (لا براح لي) حال مؤكدة لقوله : أنا ابن قيس ، كأنّه قال : أنا ابن قيسٍ ثابتًا في الحرب ، وإتيان الحال بعد أنا ابن فلان كثير كقوله :

أنا ابن دارةَ معروفًا بها نسبي[4] "[5]

وثانيها : أنّ جملة (لا براح لي) خبر بعد خبر ، إذ قال : " وقيل : الجملة في محل رفع خبر بعد خبر ، وقيل : تقرير للجملة التي قبلها "[6] .

وثالثها : أنّ جملة (لا براح لي) خبر لقوله : (أنا) ، إذ قال : : ويجوز نصب ابن قيس على الاختصاص فيتعيّن جملة لا براح لي كونها خبرًا لأنا ، وهو أفخر وأمدح "[7] .

---

(1) الكتاب : 296/2 ، والمقتضب : 360/4 ، واللامات : 105/1 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 53/1 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 187/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 293/1 ، وذكر البغدادي في خزانة الأدب : 468/1 أنّ هذا البيت من قصيدة قوامها خمسة عشر بيتًا لسعد بن مالك وأنّ هذه القصيدة مذكورة في الحماسة (حماسة الخالديين) : 49/1 ، وينظر : الكتاب : 58/1 .

(2) الكتاب : 58/1 – 59 ، وينظر : خزانة الأدب : 467/1 .

(3) خزانة الأدب : 467/1 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 293/1 .

(4) ذكره البغدادي في خزانة الأدب : 468/1 بلا نسبة ، وكذلك الرضي لم ينسبه في شرحه على الكافية : 50/2 ، ونسبه سيبويه إلى ابن دارة : 79/2 .

(5) خزانة الأدب : 468/1 .

(6) خزانة الأدب : 468/1 ، وينظر : شرح التصريح : 68/1 .

(7) خزانة الأدب : 468/1 .

والذي يبدو أنّ الوجه الأول الذي ذكره البغدادي في قوله : (لا براح لي) هو الصحيح ؛ لأنّه كما ذكر البغدادي بعد أن عرف نفسه جاء ليوضح حاله أنّه ثابت في ساحة الحرب لا يبالي نيرانها ، أي أنّ حاله ليس كمثل حال من صدّ عنها .

5- رفع الفاعل في جواب سؤال مقدّر راجع إلى الحمل على المعنى :

قال الشاعر :

ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ[1]

أورد البغدادي في خزانته لهذا الشاهد روايتين ، ولكلّ روايةٍ حكمها الإعرابي الخاصّ بها :

إحداهما : بناء قوله : (ليُبكَ) للمفعول ، فعلى ذلك يكون قوله : (يزيد) نائبًا عن الفاعل ، و (ضارع) فاعلاً حُذِف فعله ؛ لدلالة الأول عليه ، أي قوله : (ليُبك) فعلى ذلك يكون تقدير الفعل المحذوف : (يُبكه ضارعٌ)[2] .

وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح ، ونقله ابن قتيبة (ت276هـ) عن الأصمعي بقوله : " وكان الأصمعي يذكر هذا ويقول : ما اضطرَّهُ إليه ؟ وإنّما الرواية :

لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ..... الطوائح "[3]

والأخرى : بناء قوله : (ليَبْكِ) للفاعل ، فعلى ذلك يكون قوله : (ضارعٌ) فاعلاً (ليَبْكِ) و (يزيد) مفعولاً به لقوله : (ضارع) ، فعلى ذلك لا شاهد في البيت ولا حذف[4] .

---

(1) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : 309/1 أنّ هذا البيت لنهشل بن حرّان ، وينظر : الكتاب : 366/1 ، والأصول في النحو : 474/3 ، والخصائص : 353/2 ، وشرح الكافية الشافية : 593/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 197/1 .

(2) ينظر : خزانة الأدب : 303/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 198/1 .

(3) الشعر والشعراء : 100/1 .

(4) ينظر : خزانة الأدب : 303/1 ، وإيضاح شواهد الإيضاح : 110/1 .

وهذا ما نقله البغدادي عن العسكري (ت382هـ) ، إذ قال : " وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري ، وعدَّ الرواية الأولى غلطًا ، فإنّه قال في كتاب التصحيف فيما غلط فيه النحويون ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر :

ليُبكَ يزيدَ ضارعٌ لخصومةٍ ..... الطوائح

وقد رواه خالدٌ والأصمعي وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء ونصب يزيد "[1] .

ثمّ ذكر البغدادي بعد ذلك وجهًا آخر لبعض النحاة عن الرواية الأولى ، حيث قال : " وزعم بعضهم أنّه لا حذف في البيت على الرواية الأولى أيضًا ؛ لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب فاعل "[2] .

6- رفع الفاعل بفعلٍ مضمر دلَّ عليه ما قبله :

قال الشاعر :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلكَ فَاجْزَعِي[3]

ذكر البغدادي لهذا الشاهد روايتين كذلك :

إحداهما : الرواية التي ذكرها البصريون بنصب (منفس) وهي التي تنصّ على أنّ قوله : (منفسًا) نُصِبَ بفعل مضمر دلّ عليه الفعل المذكور[4] ، وهذا ما أورده سيبويه بحسب ما نقله عنه البغدادي ، إذ قال : " وكذا أورده سيبويه[5] بنصب (منفس) على أنّه منصوب بفعل مضمر تقديره : إن أهلكت منفسًا أهلكته ، فأهلكته المذكور مفسر للمحذوف "[6] .

---

(1) خزانة الأدب : 303/1 ، وينظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف : 208 .

(2) خزانة الأدب : 304/1 ، وينظر : الدر المصون : 410/8 .

(3) خزانة الأدب : 314/1 ، وينظر : ديوان النمر بن تولب : 84 ، الكتاب : 134/1 ، والمقتضب : 76/2 ، وإسفار الفصيح : 867/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 200/1 ، وشرح قطر الندى : 195/1 .

(4) ينظر : خزانة الأدب : 314/1 .

(5) ينظر : الكتاب : 134/1 .

(6) خزانة الأدب : 314/1 .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ أبا علي الفارسي (ت377هـ) كذلك أورد الشاهد بنصب (منفسًا) ولكنّه يقدر الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومين في التقدير ، إذ قال : " قال أبو علي في البغداديات[1] : الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله : (لا تجزعي إن منفسًا أهلكته) مجزومان في التقدير ، وإنّ انجزام الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير (إن) ، أي : إن أهلكتُ منفسًا إن أهلكته ، وساغ إضمار إن ، وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلاّ ضرورة ؛ لاتّساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها الاسم ؛ ولأنّ تقدمها مقوٍ للدلالة عليها "[2] .

ويبدو أنّ الذي ذهب إليه الفارسي فيه وجه من القياس ، والدليل على ذلك عطف مثله عليه ، أي قوله : (وإذا هلكت) ، ثمّ أجاب عن الاثنين بقوله : (فعند ذلك فاجزعي) إذن الجملة شرطية ، وليست من باب الاشتغال كما ذكر ذلك البغدادي ، إذ قال : " وهذه الجملة من باب الاشتغال لا تدخل في الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الإعراب ، وإن حصل بها التفسير "[3] .

والأخرى : هي للكوفيين تنصّ على أنّ قوله : (منفسٌ) مرفوع بفعل مضمر كذلك دلّ عليه الفعل المذكور ، وهذا ما نقله عن الشارح الذي أنشده : " على أنّ الكوفيين أضمروا فعلاً رافعًا (لمنفس) ، أي : إن هلك منفسٌ ، أو أُهلِك منفس "[4] .

.

7- نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح :

قال الشاعر :

ولو ولدتْ قفيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا[5]

---

(1) ينظر : البغداديات : 463 .

(2) خزانة الأدب : 314/1 .

(3) المصدر نفسه .

(4) المصدر نفسه ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 461/1 .

(5) خزانة الأدب : 337/1 ، وينظر : ديوان جرير : 817 ، والخصائص : 397/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 219/1 ، وهمع الهوامع : 586/1 .

نقل البغدادي في خزانته لقول الشاعر : (لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا) عدّة أوجه إعرابية : **أحدها** : " ما قال به الكوفيون وبعض المتأخرين على أنّه يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح "[1] ، وهذا ما نقله الرضي عن ابن الحاجب (ت646هـ) في شرح الوافية نظم الكافية ، إذ قال : " قوله : وإذا وجد المفعول به تعيّن له ، أي للقيام مقام الفاعل ؛ وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدّ منه لسائر المنصوبات ، وهذا مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أنّ قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى لا أنّه واجب استدلالاً بقول الشاعر :

ولو ولدتْ قفيرةُ جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا "[2]

وثانيها : هو ما نقله البغدادي في الخزانة عن ابن جني في الخصائص ، قال ابن جني : " فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل ، وهناك مفعول به صحيح ، قيل : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يُعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلاّ مُحتَقَرًا شاذًّا "[3] .

وثالثها : ما نقله البغدادي عن القالي في شرح اللباب[4] ، وهو أنّ قوله : (الكلابا) ليست مفعولاً لقوله : (سبَّ) ، بل هي مفعولاً لقوله : (ولدتْ) ، وقوله : (جرو) منصوب على النداء[5] .

ويبدو لي أنّ هذا الوجه هو الصحيح ؛ وذلك لأنّ الجار والمجرور ناب عن الفاعل لعدم وجود المفعول به الصريح .

8- الرفع على التبعية :

---

(1) خزانة الأدب : 337/1 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 219/1 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 219/1 ، وينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 169/1 .

(3) الخصائص : 397/1 ، وينظر : خزانة الأدب : 337/1 .

(4) كتاب شرح اللباب علل البناء والإعراب الذي ذكره البغدادي لم أعثر عليه مطبوعًا ؛ فلذلك رجعت إلى الكتاب الأصلي ، ينظر : اللباب علل البناء والإعراب : 160/1 .

(5) ينظر : خزانة الأدب : 338/1 .

قال الشاعر :

يا ذا المُخوِّفُنا بمَقْتَلِ شيخِهِ حُجرٍ تَمَنِّي صاحبِ الأحلامِ[1]

ومثله قول الشاعر :

يا صاحِ يَا ذا الضامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ[2]

أورد البغدادي كلا الشاهدين في الخزانة في موضعين مختلفين من باب توابع المنادى ، ولكنّي أوردتها في موضعٍ واحد ؛ لأنّهما يشتركان في علّة واحدة وهي أنّ قوله : (الضامر العنس) و (المخوفنا) تركيبان إضافيان قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة ، وصفة المنادى إذا كانت مضافةً وجب نصبها[3] ، قال البغدادي : " فكيف رفعت اتّباعًا للمنادى المفرد ؟ وهذا إشكاله ظاهر ... "[4] ثمّ قال : " نقل الشارح لحله جوابين من الإيضاح لابن الحاجب[5] : أحدهما : أن (ال) في (الضامر) وفي (المخوفنا) موصولة ، وهو الواقع صفة ، أي الذي ضمرت عنسه ، والذي خوّفنا ، والإعراب في الحقيقة للموصول ، لكن لمّا كان على صورة الحرف نُقل إعرابه إلى صلته عارية .

والآخر : أنّ الضامر العنس ، والمخوفنا صفتان لصفة اسم الإشارة ، أي : يا ذا الرجل الضامر العنس ، ويا ذا الرجل المخوفنا ، وإنّما قُدّر هذا ؛ لأنّ صفة اسم الإشارة لا تكون إلاّ مفردة ، وإعراب الرجل رفع ، فيجب رفع وصفه بالتبعية له "[6] .

9- الرفع على أنَّه بدلٌ مقطوع :

---

(1) المصدر نفسه : 212/2 ، وينظر : ديوان عبيد بن الأبرص : 45 ، والكتاب : 191/2 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 65/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 362/1 .

(2) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : 232/2 أنّ هذا البيت لخزز بن لوذان السدوسي ، وينظر : الكتاب : 190/2 ، والمقتضب : 223/4 ، والأصول في النحو : 339/1 ، والخصائص : 302/3 ، وشرح الرضي على الكافية : 370/1 .

(3) ينظر : خزانة الأدب : 229/2 .

(4) المصدر نفسه .

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية : 370/1 ، والإيضاح في شرح المفصل : 271/1 .

(6) خزانة الأدب : 229/2 .

قال الشاعر :

وكنتُ كذي رِجْلَين رجلٌ صحيحةٌ   ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ[1]

نقل البغدادي عن الشارح[2] المحقق أنّه أنشده : " على أنّه يُروى (رِجلٍ) بالجرّ على أنّه بدلٌ مع أخرى مفصلٌ من رجلين ، ويُروى بالرفع على أنّه بدلٌ مقطوع "[3] .

وهذا ما أنشده سيبويه في باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه وما أشبه ، إذ قال : " ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل قوله ﴿ﷻ﴾ : **ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋﭼ** [آل عمران : 13] ، ومن الناس من يجرّ ، والجرّ على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل ، ومنه قول كُثَيِّر عزة :

وكنتُ كذي رِجْلَين رجلٌ صحيحةٌ   ورجلٌ رمى فيها الزمانُ فشَلَّتِ "[4]

ثمّ أوضح البغدادي ما يقصده سيبويه بقوله : " ومثل ما يجيء في هذا الباب ... إلخ " ، إذ قال : " يريد أنّه يُرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : إحداهما فئة تقاتل إلخ ، والجملة صفة لفئتين "[5] .

وأوجز الأعلم الشاهد بأدقّ عبارة ، إذ قال : " الشاهد فيه حمل (رجلٍ صحيحةٍ) وما بعدها على قوله : (رجلين) بدلاً منهما وتبيينًا لهما ، ولو رُفعت على القطع لجاز "[6] .

---

(1) المصدر نفسه : 211/5 ، وينظر : ديوان كُثيّر عزة : 99 ، والكتاب : 433/1 ، والمقتضب : 290/4 ، وشرح الرضي على الكافية : 393/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 1043/2 ، وأوضح المسالك : 368/3 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 393/2 .

(3) خزانة الأدب : 211/5 .

(4) الكتاب : 432/1 – 433 ، وينظر : خزانة الأدب : 211/5 .

(5) خزانة الأدب : 211/5 .

(6) تحصيل عين الذهب : 239 .

وذكر البغدادي لقوله : (ورجلٌ) على رواية الرفع وجهين إعرابيين : أحدهما : أنّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هما رجل صحيحة ، ورجل أخرى أو تقديره : إحداهما رجل صحيحة والأخرى رجل ، فالكلام على الأول جملة واحدة ، وعلى الثاني جملتان ، والوجه الآخر : أنّهما مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : منها رجل صحيحة ، ومنها رجل ، فالكلام جملتان[1] .

المبحث الثاني
منصوبات الأسماء

1- المصدر المنصوب بحذف عامله وجوبًا لا يكون مؤكدًا لغيره :

قال الشاعر :

خليليَّ هُبَّا طالما قد رقدتما أجِدَّكُما لا تقضيان كراكما[2]

نقل البغدادي في هذا الشاهد عن الشارح[1] المحقق ردًّا على ابن الحاجب ، وسبب هذا الردّ كما ذكره الشارح ونقله عنه البغدادي في الخزانة هو أنّ ابن الحاجب في كتابه (الإيضاح) يوجه قولَهُ : (أجدكما) على أنّه مصدر مؤكد لغيره[2] .

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 211/5 – 212 .

(2) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : 80/2 أنّ هذا البيت لقس بن ساعدة الإيادي ، وينظر : شرح المفصل : 116/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 326/1 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 618/1 .

والشارح لا يرى ذلك بل يرى أنّ قوله : (أجدكما) يحتمل عدّة أوجه إعرابية غير الوجه الذي ذكره ابن الحاجب ، وهو " إمّا منصوب بنزع الخافض ، وإمّا حال ، وإمّا مصدر حذف عامله وجوبًا "[3] .

وهذا الوجه الأخير أشار إليه البغدادي في الخزانة ، إذ قال : " والمفهوم من كلام ابن جني على هذا البيت في إعراب الحماسة : أنّ (أجدكما) منصوب بفعله المحذوف لكن جعله جملة لا تقضيان حالاً غير جيد ؛ لأنّها مقيّدة وجدّكما قيد لها ، والمقيد هو أصل الكلام "[4] .

وبعد ذلك أوضح البغدادي علة اختيار الشارح لكلّ وجه من هذه الأوجه ، إذ قال : " وأمّا كونه منصوبًا بنزع الخافض ؛ فلأنّه في معنى (حقًّا) وهو على تقدير (في) وجدّك وحقًّا متقاربان معنًى ، فالأنسب تقاربهما في الإعراب أيضًا ، وأمّا كونه حالاً فمعناه : لا تقضيان كراكما جادَّين ، فعامل الحال الفعل الذي بعدها ، وصاحبها ضمير التثنية ، وأمّا الثالث فهو مؤكد لنفسه ؛ لأنّه أكّد مضمون المفرد لا مضمون الجملة ؛ لأنّه أكّد الفعل بدون الفاعل ، والفعل يدلّ وحده على الحدث والزمان "[5] .

2- حذف الضمير الواقع موقع المفعول به من جملة الخبر الفعلية :

قد أَصبَحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذَنْبًا كلُّهُ لم أَصْنَعِ[6]

أورد البغدادي في مسألة حذف الضمير من جملة الخبر (أصنع) من هذا الشاهد عدّة أوجه إعرابية :

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 326/1 .

(2) ينظر : خزانة الأدب : 78/2 ، والإيضاح على شرح المفصل : 232 .

(3) خزانة الأدب : 77/2 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 326/1 – 327 .

(4) خزانة الأدب : 77/2 ، وينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : 237 .

(5) خزانة الأدب : 77/2 .

(6) الكتاب : 85/1 ، والأصول في النحو : 342/1 ، والخصائص : 61/3 ، وشرح الرضي على الكافية : 239/1 ، وخزانة الأدب : 359/1 .

أحدها : ما ذهب إليه سيبويه ، وهو أنّ حذف الضمير من جملة الخبر الفعلية ضعيف ، وجائزٌ في الشعر فقط ؛ لأنّ الكلام لا يحسن عنده إذا كان الفعل مبنيًا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول ، أي علامة المبتدأ ، إذ قال : " ولا يحسن في الكلام أن يجعلَ الفعل مبنيًا على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنّه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي :

قد أَصبَحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنبًا كلُّهُ لم أصنعِ

وثانيها : ما ذهب إليه الفراء (ت207هـ) من أنّ الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسًا إذا كان منصوبًا مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ (كلّ)[1] ، ويردّ البغدادي على قول الفراء هذا ، والذي قيل فيه : جواز حذف عائد المبتدأ إذا كان المبتدأ لفظه (كلّ) دون غيرها ، فالبغدادي لا يرى ذلك ، بل يرى أنّه جائز في (كلّ) وغيرها ولكن بقلّة في الكلام والشعر ، إذ قال : " ومفهوم قول الفراء أنّ المبتدأ إذا لم يكن (كلاّ) يمتنع حذف العائد ، والصحيح فيه أيضًا الجواز بقلّة في الكلام والشعر ، أمّا الأول فقد قرأ يحيى وإبراهيم والسلمي في الشواذ : (أفحُكمُ الجاهلية يبغون)[2] [المائدة : 50] بالمثناة التحتية ، وأمّا الثاني فكثير ، منه قول الشاعر :

فخالدٌ يَحمَدُ ساداتُنا[3]

أي : يحمدُهُ سادتنا "[4] .

ويبدو مما سبق أنّ ردّ البغدادي على الفراء لم يكن دقيقًا ، والسبب في ذلك أنّ الفراء لم يجز الحذف مع (كل) في كلّ موضع ، بل يجيز ذلك إذا تضمنت (كلّ) معنى الاستفهام ذكر ذلك في قوله تعالى :**چں ں ڻ ڻ ڈ ڈچ** [الإسراء : 13] ،

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 359/1 ، ومعاني القرآن للفراء : 140/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 239/1 .

(2) ينظر : المحتسب : 210/1 .

(3) لم أقف على قائله .

(4) خزانة الأدب : 360/1 .

حيث قال : " العرب في (كلّ) تختار الرفع وقع الفعل على راجع الذكر أم لم يقع ، وسمعت العرب تقول :**چ** □ □ □ □ □**چ** [يس : 12] بالرفع ، وقد رجع ذكره ، وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره :

فقالوا تعرفها المنازل من مني وما كلّ من يغشى مني أنا عارفُ

ألفنا ديارًا لم تكن من ديارنا ومن يتألف بالكرمة يألفُ

فلم يوقع (عارف) على (كلّ) وذلك أنّ في (كلّ) تأويل : وما من أحدٍ يغشى مني أنا عارف ، ولو نصبت لكان صوابًا ، وما سمعته إلاّ رفعًا ، وقال الآخر :

قد علقت أمّ الخيار تدّعي عليَّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ "[1]

وثالثها : ما ذهب إليه ابن جني هو أنّ " لحذف هذا الضمير وجهٌ من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ؛ لأنّها ضرب من الخبر وهو في الصفة أمثل يشبه الصفة بالصلة ، وفي حذفه من (لم أصنع) ما يقوم مقامه ويخلفه ؛ لأنّه يعاقبه ولا يجتمع معه وهو حرف الإطلاق أعني الياء في (أصنعي) ، فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنّها حاضرة "[2] .

رابعًا : جواز حذف هذا الضمير بالإجماع لوروده في المتواتر ، وهذا ما قال به ابن مالك في التسهيل ، إذ قال : " ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ (كلّ) قراءة ابن عامر : (وكلٌّ وعد الله الحسنى)[3] ، ومثال ذلك قول الراجز :

قد علقت أمّ الخيار تدّعي عليَّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ "[4]

وأمّا أبو حيان فينكر ما ذهب إليه ابن مالك بقوله : " لا أعلم له سلفًا في ذلك "[5] .

---

(1) معاني القرآن : 242/1 .

(2) خزانة الأدب : 359/1 ، وينظر : المحتسب : 211/1 .

(3) حجة القراءات : 698/1 .

(4) شرح التسهيل : 312/1 ، وينظر : خزانة الأدب : 359/1 .

(5) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : 48/4 ، وينظر : خزانة الأدب : 359/1 .

خامسًا : جواز حذف هذا الضمير ولكن بقلة ، وهذا ما ذهب إليه البغدادي إذ قال : " أقول : الصحيح جوازه بقلة لوروده في المتواتر ، قرأ ابن عامر في سورة الحديد فقط : (وكلٌّ وعد الله الحسنى) ، وأمّا في سورة النساء فقد قرأ مثل الجماعة بالنصب "[1] .

3- المنادى المفرد المنوّن اضطرارًا :

قال الشاعر :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ[2]

نقل البغدادي عن الشارح[3] المحقق أنّه استشهد بهذا البيت على جوز تنوين المنادى المضموم إذا اضطرّ إلى ذلك ، والشاهد فيه " أنّه إذا اضطرّ إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين ، والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة "[4] ، وهو ما ذهب إليه سيبويه وحجته في ذلك أنّه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف ، فألحقه التنوين على لفظه ، وتنوينه هذا لا كتنوين النكرة ؛ لأنّ تنوين النكرة يلزمها على كلّ حال[5] .

ثمّ ذكر البغدادي أنّ مذهب سيبويه هذا قد اختاره الزجاجي (ت337هـ) في أماليه[6] ، ولكنّه ردّ على سيبويه حجته ، وهو أنّ تنوين قوله : (يا مطرٌ) ليس لأنّه بمنزلة ما لا ينصرف ، بل لمضارعته للأصوات عند الخليل وأصحابه ؛ فلذلك لحقه التنوين ، فذكر أنّ الزجاجي اختار هذا المذهب لكنّه ردّ الحجة ، فقال : الاسم العلم المنادى المفرد مبني على الضمّ ؛ لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات وعنده

---

(1) خزانة الأدب : 359/1 .

(2) المصدر نفسه : 150/2 ، وينظر : شعر الأحوص : 237 ، والجمل في النحو : 82 ، والكتاب : 202/2 ، والمقتضب : 214/4 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 266/1 ، وشرح شافية ابن الحاجب : 35/4 ، وشرح الرضي على الكافية : 351/1 ، وشرح شذور الذهب : 147/1 .

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 351/1 .

(4) خزانة الأدب : 150/2 .

(5) ينظر : الكتاب : 313/1 ، وخزانة الأدب : 150/2 .

(6) ينظر : أمالي الزجاجي : 83 .

غيره لوقوعه موقع الضمير ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بُني قائمة بعدُ فيه فينون على لفظه ؛ لأنّا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو : إيهٍ وغاقٍ وما أشبه ذلك ، وليس بمنزلة ما لا ينصرف ؛ لأنّ ما لا ينصرف أصله الصرف ، وكثير من العرب لا يمنعون صرف شيء في ضرورة الشعر ولا غيره إلاّ (أفعل منك) فإذا نُوِّن فإنّما يُردّ إلى أصله ، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوبًا قطّ في غير ضرورة الشعر ، فهذا بيِّن واضح[1] .

ثمّ بعد هذا كلّه نقل البغدادي عن النحاس وجهًا آخر للبيت ، وهو وجه النصب في قوله : (يا مطرٌ) ، إذ قال : " قال النحاس[2] ، وحكى سيبويه[3] عن عيسى بن عمر (يا مطرًا) بالنصب "[4] .

4- تثنية المفعول المطلق :

قال الشاعر :

دعوتُ لما نابني مسورًا فلبَّي فلبَّي يدي مِسْوَرِ[5]

نقل البغدادي عن الشارح[6] المحقق أنّه استشهد بهذا البيت " على أنّ (لبَّيك) (لبَّيك) مثنى عند سيبويه[7] لا مفرد كلدى قُلِبت ألفها ياءً لمّا أُضيفت إلى المضمر خلافًا ليونس ، بدليل بقاء يائها مضافة إلى الظاهر كما في هذا البيت "[1] .

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 150/2 .

(2) ينظر : شرح أبيات سيبويه : 62 .

(3) ينظر : الكتاب : 203/2 .

(4) خزانة الأدب : 151/2 .

(5) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : 101/2 أنّ هذا البيت لسُحيم عبد بني الحسحاس ، وينظر : الجمل في النحو : 176/1 ، والكتاب : 352/1 ، وسر صناعة الإعراب : 747/2 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 465/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 329/1 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : 307 .

(6) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 329/1 .

(7) الظاهر على كلام البغدادي أنّ تثنية (لبيك) هي مذهب سيبويه ، وهذا غير صحيح فيما يبدو ؛ لأنّ التثنية هي مذهب الخليل نقله عنه سيبويه ، إذ قال : " وزعم يونس أنّ لبيك

والمفهوم من كلام الشارح المتقدّم أنّ لقوله : (لبّيك) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين : أحدهما (ليونس) ، والآخر (لسيبويه) ، وهذا ما نقله البغدادي في الخزانة ، أي أنّه نقل كلا الوجهين ، ونقل معهما أوجهًا أخرى لنحاة آخرين .

أحدها : أنّ قوله : (لبّيك) عند سيبويه هو تثنية لقوله : (لبَّ) ، أي أنّه يعني (تلبية بعد تلبية) ، وهذا ما نقله البغدادي عن أبي حيان (ت745هـ) في (الارتشاف) ، إذ قال : قال أبو حيان في الارتشاف[2] : " ذهب الخليل وسيبويه والجمهور إلى أنّ (لبّيك) تثنية لبَّ ، وحكى سيبويه عن بعض العرب لبِّ على أنّه مفرد لبّيك غير أنّه مبني على الكسر كأمسِ ، وغاقِ ؛ لقلة تمكنه ، ونصبه نصب المصدر كأنّه قال : إجابةً "[3] .

وثانيها : أنّ قوله : (لبّيك) عند يونس هو اسم مفرد مقصور ، قلبت ألفه ياءً عند الإضافة إلى الضمير ، كما يحدث ذلك مع (إلى ، وعلى) عندما يجرّان الضمير .

وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، إذ ذكر أنّ الأصل عنده لَبَّبٌ ووزنه فَعْلَلٌ ، ولا يجوز أن تحمله على فعَّل لقلة فعّل في الكلام وكثرة فَعْلَل فقلبت الباء التي هي اللام الثانية من لبب ياءً ؛ هربًا من التضعيف فصار لبَّيَ ثم أُبدلت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبّى ثمّ إنّها لما وصلت بالكاف في لبّيك وبالهاء في لبّيه ... قلبت الألف ياءً كما قلبت في (إلى وعلى ولدى) إذا وصلتهما بالضمير فقلت : إليك وعليك ولديك[4] .

وثالثها : أنّ قوله : (لبّيك) اسم مفرد مقصور قلبت ألفه ياءً ؛ لأجل الوقف كما تُبدل الألف إلى (ياء) أو (واو) في قوله : (حبلى ، وعصا) .

اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك ، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك " الكتاب : 352/1 .

(1) خزانة الأدب : 92/2 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : 1364/3 ، وينظر : الكتاب : 352/1 .

(3) خزانة الأدب : 92/2 .

(4) ينظر : سرّ صناعة الإعراب : 747/2 ، وخزانة الأدب : 92/2 .

وهذا ما نقله البغدادي عن إجابة ابن جني ، والتي ذكرها ابن جني تعقيبًا على القول الذي ذكره سيبويه ردًّا على يونس في قوله (لبّيك)[1] ، إذ قال البغدادي : " وأجاب ابن جني في المحتسب[2] بأنّ من العرب من يبدل ألف المقصور في الوقف ياءً فيقول : هذه عصي ورأيت جُلي ، ومنهم من يبدلها واوًا فيه فيقول : هذه عَصَوْ وحبلَوْ ، وفي الوصل أيضًا نحو : هذه حبلو يا فتى ، ومنه قراءة الحسن : (يوم يُدْعَوْ كلّ أناسٍ)[3] بضمّ الياء وفتح العين ، وعلى هذا التخريج يسقط قول سيبويه عن يونس "[4] .

ورابعها : أنّ قوله : (لبّيك) اسم فعل عند ابن مالك (ت672هـ) بمعنى : أجبت ، والمحذوف العامل وجوبًا ؛ لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب منه مضاف نحو : غفرانك[5] .

وهذا ما نقله البغدادي عن أبي حيان في الارتشاف ، قال أبو حيان : " ... وزعم ابن مالك أنّه اسم فعل ، وهو فاسد ؛ لإضافته ، ويضاف إلى الظاهر تقول : لبَّيَ زيد ، وإلى ضمير الغائب قالوا : لبّيه ، ودعوى الشذوذ فيه باطلة "[6] .

ويرى البغدادي أنّ هذا مخالف لما ذهب إليه ابن هشام ، إذ قال : " وهذا مخالف لما قاله ابن هشام في المغني[7] : أنّ شرط مجرور لبَّي وسعدي وحناني ، ضمير الخطاب ، وشذَّ :

دعوني فيا لبَّيْ إذا هدرت لهم شقائقُ أقوامٍ فأسكتها بدري[8]

---

(1) قال سيبويه ردًّا على يونس : " فلو كان بمنزلة على لقال : فلبَّى يديْ مسور ؛ لأنّك تقول : على زيد " الكتاب : 352/1 .

(2) ينظر : المحتسب : 22/2 .

(3) ينظر : المحتسب : 22/2 .

(4) خزانة الأدب : 94/2 .

(5) ينظر : شرح التسهيل : 186/2 ، وارتشاف الضرب : 1364 ، وخزانة الأدب : 92/2 .

(6) ارتشاف الضرب : 1364 ، وينظر : خزانة الأدب : 92/2 .

(7) ينظر : مغني اللبيب : 239/2 – 240 .

(8) شرح أبيات مغني اللبيب : 207/7 .

لعد الإضافة ، ونحو :

لقلتُ : لبَّيه لِمن يدعوني[1]

لإضافته إلى ضمير الغيبة ، كما شذَّ إضافته إلى الظاهر في قوله :

فلبَّي فلبَّي يدي مِسْوَرِ"[2]

5- مجيء المفعول له معرفة :

قال الشاعر :

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[3]

الشاهد في هذا البيت قوله : (ادّخاره) إذ وقع مفعولاً لأجله منصوبًا مع أنّه مضاف للضمير ، أي أنّه جاء معرفًا بالإضافة ، والمفعول له لا يكون معرفًا ، بل يكون منكرًا ، فبذلك يكون قوله : (ادّخاره) قد جاء على غير القياس ؛ فلذلك أورد فيه البغدادي عدّة أوجه إعرابية :

أحدها : قوله : (ادّخاره) ليس من باب المفعول لأجله ، بل هو من باب المفعول المطلق ، وهذا ما نقله البغدادي عن المبرّد ، إذ قال : " لكن المبرّد أخرجها من هذا الباب وجعلها من باب المفعول المطلق ، قال في الكامل[4] : قوله : (ادّخاره) ، أي : ادّخرهُ ادّخارًا وأضافه إليه ، كما تقول : ادّخارًا له ، وكذلك تكرّمًا إنّما أراد التكرّم فأخرجه مخرج : أتكرمُ تكرّمًا "[5] .

والذي يبدو من كلام البغدادي المتقدّم أنّه قد وهم فيما نقله عن المبرد ؛ وذلك لأنّ المبرد لا يختلف عن غيره في إعرابه مفعولاً لأجله ، وهذا ما أشار إليه أحد

---

(1) المصدر نفسه : 209/7 .

(2) خزانة الأدب : 92/2 – 93 .

(3) خزانة الأدب : 122/3 ، وينظر : ديوان حاتم الطائي : 45 ، والكتاب : 368/1 ، والنوادر في اللغة : 110 ، والكامل في اللغة والأدب : 232/1 ، والأصول في النحو : 207/1 ، واللمع في العربية : 59/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 513/1 .

(4) ينظر : الكامل في اللغة : 232/1 .

(5) خزانة الأدب : 122/3 .

الباحثين[1] في أنّ البغدادي وهم في بعض نقله ، فكلام المبرّد واضح يدلّ على ذلك قوله : " قوله : (تكرّمًا) إنّما أراد للتكرّم "[2] ، ويعزز هذا المفهوم أيضًا قوله في (المقتضب) : " تقول : جئتُكَ ابتغاءَ الخيرِ ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قول الشاعر :

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

فإذا قلت : جئتُكَ أنّك تحبُّ المعروف فالمعنى معنى اللام "[3] .

وثانيها : أنّ قوله : (ادّخاره) مفعول لأجله نُصب على نزع الخافض ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم ، إذ قال : " قال الأعلم[4] : نصب (الادّخار والتكرّم) على المفعول له [والتقدير : لادّخاره ، وللتكرّم ، فحذف حرف الجرّ ووصل الفعل فنصب][5] ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله فيضارع المصدر المؤكد لفعله كقولك : قصدتُكَ ابتغاءَ الخير ، وغفرتُ ذنبَك ادّخارًا لك ؛ لأنّه بمنزلة ابتغيتُ ما عندك بقصدي لك ابتغاء ، وادّخرتُك بغفري ذنبك ادّخارًا ، فإن كان المصدر لغير الأول لم يجز حذف حرف الجرّ منه ؛ لأنّه لا يشبه المصدر المؤكد لفعله كقولك : قصدتك لرغبة زيدٍ في ذلك ؛ لأنّ الراغب غير القاصد "[6] .

وثالثها : أنّ قوله : (ادّخاره) مفعول له رغم التعريف ؛ لأنّ المفعول له لا يشترط فيه التنكير ، وهذا هو قول الشارح نقله عنه البغدادي ، إذ ذكر أنّه يرد على من اشترط التنكير في المفعول له ، فإنّ قوله : (ادّخاره) مفعول له وهو معرفة[7] .

---

(1) ينظر : نحو المبرد في كتب النحاة – دراسة تحقيق وتقويم : 140 – 141 . (أطروحة دكتوراه) .

(2) الكامل في اللغة والأدب : 232/1 .

(3) المقتضب : 248/2 .

(4) ينظر : تحصيل عين الذهب : 222 .

(5) ساقط من خزانة الأدب .

(6) خزانة الأدب : 122/3 .

(7) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 513/1 ، وينظر : خزانة الأدب : 122/3 .

6- تقدّم المفعول معه على المعمول المصاحب :

قال الشاعر :

جَمَعتَ وفُحْشًا غيبةً ونَمِيْمَةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عَنْها بِمُرْعَوِي[1]

نقل البغدادي في قوله : (جمعت وفحشًا غيبةً) في هذا الشاهد ثلاثة أوجه إعرابية :

أحدها : جواز تقديم المفعول معه (فحشًا) على المعمول المصاحب (غيبةً) وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، إذ ذكر أنّه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألاّ تراك لا تستعملها إلاّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه ، نحو : جاء البردُ والطيالسةَ ... فلمّا ساوقتَ حرف العطف قُبِحَ : والطيالسةَ جاء البرد كما قُبح : وزيدٌ قام عمرٌو ، لكنّه يجوز جاء والطيالسة البرد ، كما تقول : ضربتُ وزيدًا عمرٌو ، قال :

جَمَعتَ وفُحْشًا غيبةً ونَمِيْمَةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عَنْها بِمُرْعَوِي[2]

وثانيها : أنّ تقديم قوله : (فحشًا) على قوله : (غيبة) هو من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، لا من باب تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن الشجري (ت542هـ) في أماليه حيث قال : " وقال ابن الشجري في أماليه[3] : ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلاّ إلاّ في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل ، ثمّ قال : وإنّما جاز في الضرورة تقديم المعطوف ؛ لأنّ المعطوف غير المعطوف عليه ، والصفة هي الموصوف ، وكذلك المؤكِّد عبارة عن المؤكَّد ، والبدل إمّا أن يكون هو المبدل أو بعضه أو شيئًا ملتبسًا به ، ومثّل قوله :

---

(1) ذكر البغدادي في خزانة الأدب : 131/3 – 132 أنّ هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، وينظر : الخصائص : 383/2 ، وشرح الكافية الشافية : 109/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 518/1 ، وهمع الهوامع : 241/2 .

(2) ينظر : الخصائص : 383/3 ، وخزانة الأدب : 130/3 – 131 .

(3) ينظر : أمالي ابن الشجري : 275/1 – 276 .

جَمَعتَ وفُحشًا غيبـةً ونميمـةً

قول الآخر :

ألا يا نَخْلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمةُ اللهِ السَّلامُ "[1]

وثالثها : أنّ تقديم قوله : (وفحشًا) على (غيبة) هو ضرورة شعرية ، وهذا ما ردَّ بـه الرضـي علـى قول ابن جنـي السابق الذكر ، حيث قال : " وجوّز أبـو الفتح تقدّمه على المعمول المصاحب بقوله :

جَمَعتَ وفُحشًا غيبـةً ونميمـةً ثلاثَ خِلالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِي

والأولى المنع ؛ رعايةً لأصل الواو ، والشعر ضرورة "[2] .

7- حذف عامل المفعول معه لفهم المراد :

قال الشاعر :

عَلَفْتُها تِبنًا وماءً باردًا حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها[3]

أورد البغدادي في قوله : (علفتها تبنًا وماءً باردًا) في هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

أحدهما : أنّ العامل في قوله : (ماءً) قد حُذف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : علفتها تبنًا وسقيتها ماءً باردًا[4] ، وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح ، وكذلك ذكره ابن عقيل في شرح الألفية ، وذكر معه وجهًا آخر وهو أنّ قوله : (ماءً) منصوب على المعية ، إذ قال : " فماء منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : وسقيتُها ماءً باردًا "[5] .

---

(1) خزانة الأدب : 131/3 .

(2) خزانة الأدب : 130/3 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 518/1 ، والخصائص : 383/2 .

(3) خزانة الأدب : 139/3 ، وينظر : الخصائص : 431/2 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 153/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 52/1 ، وشرح شذور الذهب : 312/1 ، وشرح ابن عقيل : 175/2 .

(4) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 339/2 ، وخزانة الأدب : 139/3 .

(5) شرح ابن عقيل : 175/2 – 176 .

والآخر : لا عامل محذوف في الشاهد بل ضُمِّن (علفتها) معنى (أنلتها وأعطيتها) ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن هشام ، إذ قال : " وقال ابن هشام في مغني اللبيب[1] : وقيل : لا حذفَ ، بل ضُمِّن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها "[2] .

ثمّ أورد البغدادي عن الزمخشري (ت538هـ) كلا الوجهين في قوله تعالى :﴿ ﴾ [الأعراف : 50] ، إ قال : " وأورده صاحب الكشاف[3] عند قوله تعالى : ﴿ ﴾ على تضمين أفيضوا معنى : ألقوا ؛ ليصح انصبابه على الشراب والطعام معًا ، أو على تقدير بعد (أو) ، أي : أو ألقوا مما رزقكم الله ، كهذا البيت في الوجهين "[4] .

8- ضعف ضمير صاحب الحال لتأخره عن الجملة الحالية :

قال الشاعر :

نصف النهارُ الماءُ غامرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدري[5]

أورد البغدادي في قوله : (النهار) من هذا الشاهد روايتين : إحداهما وردت بنصبه ، والأخرى وردت برفعه .

فعلى رواية النصب التي نقلها البغدادي عن الرضي يكون قوله : (النهار) مفعولاً به ، وجملة (الماء غامره) من المبتدأ والخبر جملة حالية من ضمير (نصف) العائد إلى الغائص ، والضمير الذي ربط جملة الحال بصاحبها في آخرها ، ووقوع

---

(1) ينظر : 307/2 .

(2) خزانة الأدب : 139/3 – 140 .

(3) ينظر : الكشاف : 103/2 .

(4) خزانة الأدب : 140/3 .

(5) المصدر نفسه : 236/3 ، وذكر البغدادي أنّ هذا البيت للأعشى ولكنّي لم أقف عليه في ديوانه ، وينظر : سر صناعة الإعراب : 642/2 ، وشرح المفصل : 24/2 ، وشرح الكافية الشافية : 68/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 42/2 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : 297 .

الضمير الرابط في آخر الجملة ضعيف وقليل[1] ، وهذا ما أشار إليه الرضي في شرحه على الكافية حيث قال : " إن كان الضمير في آخر الجملة كقوله :

نَصَفَ النَّهارُ الماء غَامرُهُ ورفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

فلا شكّ في ضعفه وقلته "[2] .

وأمّا على رواية رفع (النهار) التي نقلها البغدادي عن ابن هشام فتكون جملة (الماء غامره) حالاً منه ، فعند ذلك لا حاجة إلى الضمير الرابط ، وذلك لتقدير الواو ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن هشام ، إذ قال : " وعليها كلام صاحب المغني[3] ، قال : " وقد تخلو الجملة الحالية من الواو والضمير ، فيقدّر الضمير في نحو : مررتُ بالبُرّ قفيز بدرهم ، أو الواو كقوله يصف غائصًا لطلب اللؤلؤ : انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله :

نَصَفَ النَّهارُ الماء غامرُهُ ورفيقه بالغَيْبِ لا يَدْرِي "[4]

وحاصل ما تقدّم أنّ جملة الحال الاسمية قوله : (الماءُ غامرُهُ) لا بدَّ لها من رابط يربطها بصاحب الحال ، وهذا الرابط إمّا أن يكون (واو الحال) ، أو يكون ضميرًا عائدًا على صاحب الحال من جملة الحال ، والأكثر في الجملة الاسمية الواقعة موقع الحال أن تكون بالواو وفيها ضمير يعود على صاحب الحال ، أي أنّ الأكثر في الشاهد أن يكون (نصف النهارُ والماءُ غامرُهُ) ، أو أن تحذف الواو ويكتفى بالضمير الرابط ، وهذا ما عليه الرواية الأولى للشاهد ، أي رواية نصب النهار ، أو أن يحذف الضمير ويكتفى بالواو ، وهذا ما عليه الرواية الثانية ، أي رواية رفع النهار .

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 233/3 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 42/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 233/3 .

(3) ينظر : مغني اللبيب : 155/2 .

(4) خزانة الأدب : 233/3 .

9- المستثنى بمنزلة المبدل منه :

قال الشاعر :

في ليلةٍ لا نَرى بها أحدًا يَحْكي علينا إلاّ كَوَاكِبُها[1]

نقل البغدادي عن الشارح[2] المحقق : " أنّ قوله : (كواكبها) بالرفع بدل من الضمير في (يحكي) الراجع إلى (أحد) "[3] ، ثمّ نقل عن سيبويه وجهين لقوله : (كواكبها) :

أحدهما : وجه الرفع الذي نقله البغدادي عن الشارح ، وهو عند سيبويه عربي جائز ، والآخر : هو وجه النصب وفيه يكون قوله : (كواكبها) بدلاً من قوله : (أحدًا)[4] ، قال البغدادي : " وإن رفعتَ فجائزٌ حسن وإنّما اختير النصب ههنا ؛ لأنّهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، ولا يكون بدلاً إلاّ من منفي ؛ لأنّ المبدل منه منصوب منفي ومضمره مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً من أحد ؛ لأنّه هو المنفي "[5] .

وهذا ما ذهب إليه المبرّد ، إذ قال : " أبدل الكواكب من المضمر في (يحكي) ولو أبدله من (أحد) كان أجود ؛ لأنّ (أحد) منفي في اللفظ والمعنى ، والذي في الفعل بعده منفي في المعنى "[6] .

وأمّا ابن الشجري فقد تابع سيبويه والمبرّد فيما ذهبا إليه وهو أنّ وجه النصب أقوى وأجود من وجه الرفع في قوله : (كواكبها) ؛ لأنّ وجه الرفع عنده ما هو إلاّ

---

(1) خزانة الأدب : 348/3 ، وينظر : ملحقات ديوان عدي بن زيد : 194 ، والكتاب : 312/2 ، والمقتضب : 402/4 ، والأصول في النحو : 295/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 93/2 ، ومغني اللبيب : 230/1 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 93/2 .

(3) خزانة الأدب : 348/3 – 349 .

(4) ينظر : الكتاب : 313/2 .

(5) خزانة الأدب : 349/3 .

(6) المقتضب : 402/4 ، وينظر : خزانة الأدب : 350/3 .

ضرورة اتّبعها الشاعر لتصحيح القافية في القصيدة ، إذ قال : " ولولا احتياجه إلى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى من ثلاثة أوجه : أحدها : إبدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة ، والثاني : نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر : (ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم) [النساء : 66][1] ، والثالث : أنّه استثناء من غير الجنس كقولك : ما في الدار إلاّ الخيام "[2] .

10- النصب على الاستثناء المنقطع قليل :

قال الشاعر :

أمرتُكُم أمري بمُنْعَرِجِ اللِّوى ولا أَمْرَ للمَعْصيِّ إلاّ مُضَيَّعا[3]

أورد البغدادي في نصب قوله : (مضيعًا) من هذا الشاهد عدّة أوجه إعرابية :

أحدها : أنّ وجه قوله : (مضيعًا) منصوب ؛ لكونه حالاً من قوله : (أمر) وإن كان نكرة ، والسبب في ذلك أنّ هذه النكرة تفيد معنى العموم وبالعموم تكتسب النكرة التعريف ، وهذا ما نقله الرضي عن الخليل وأشار إليه البغدادي في الخزانة ، قال الرضي : " وقال الخليل[4] : مضيعًا حال وجاز تنكير ذي الحال ؛ لكونه عامًّا ، كأنّه قال : للمعصي أمرٌ مضيعًا "[5] .

وثانيها : النصب في قوله : (مضيعًا) ضعيفٌ ؛ لكونه حالاً كذلك ؛ لأنّ صاحب الحال نكرة ، والمشهور فيه أن يكون معرفة ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم ، إذ قال : " قال في شرح شواهد سيبويه : الشاهد فيه نصب (مضيع) على الحال من الأمر وهو حالٌ من النكرة ، وفيه ضعف ؛ لأنّ أصل الحال أن يكون للمعرفة "[6] .

---

(1) ينظر : حجة القراءات : 206 .

(2) أمالي ابن الشجري : 110/1 ، وينظر : خزانة الأدب : 351/3 .

(3) خزانة الأدب : 385/3 ، وينظر : نقائض جرير والأخطل : 93 ، والمفضليات : 32/1 ، والنوادر في اللغة : 153 ، وشرح الرضي على الكافية : 112/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 338/2 .

(5) شرح الرضي على الكافية : 112/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 385/3 .

(6) تحصيل عين الذهب : 364 ، وينظر : خزانة الأدب : 386/3 .

وثالثها : أنّ وجه النصب في قوله : (مضيعًا) أنّه استثناءٌ منقطعٌ ؛ فلذلك النصب فيه قليل ، وهذا ما نقله البغدادي عن الرضي في الشاهد السابق لهذا الشاهد في الخزانة[1] .وذكر الأعلم أنّه يجوز نصبه على الاستثناء ، والتقدير : إلاّ أمرًا مضيعًا وهو قبيح ؛ لوضع الصفة موضع الموصوف[2] .

وردّ عليه البغدادي قائلاً : " أقول : لا قُبحَ ، فإنّ الموصوف كثيرًا ما يُحذف لقرينة "[3] .

ثمّ قال : " وقال الأنباري (ت328هـ) في شرح المفضليات[4] : الاستثناء منقطع ، ولو رفع في غير هذا الموضع لجاز بجعله خبرًا لِلامر "[5] ، وأجاب عنه بقوله : " أقول : يجب حينئذٍ أن يقال : ولا أمرًا للمعصيِّ بالتنوين إلاّ ، هذا مذهب البغداديين "[6] .

11- (إلاَّ) تصلح بين الصفة مع صحة جعلها أداة استثناء :

قال الشاعر :

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقدانِ[7]

الشاهد في هذا البيت قوله : (إلاّ الفرقدان) إذ وقع قوله : (الفرقدان) ، أي المستثنى بعد أداة الاستثناء (إلاّ) مرفوعًا ، والقياس أن يكون منصوبًا ؛ فلذلك ذهب النحاة في تخريجه إلى عدّة أوجه نقل منها البغدادي ما يأتي :

---

(1) ينظر : خزانة الأدب : 382/3 ، وشرح الرضي على الكافية : 112/2 .

(2) ينظر : تحصيل عين الذهب : 364 ، وخزانة الأدب : 386/3 .

(3) خزانة الأدب : 386/3 .

(4) ينظر : شرح المفضليات : 230 .

(5) خزانة الأدب : 386/3 .

(6) المصدر نفسه .

(7) المصدر نفسه : 421/3 ، وينظر : الكتاب : 334/2 ، والمقتضب : 409/4 ، وشرح الرضي على الكافية : 129/2 .

أحدها : " للكوفيين نقله عنهم أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في مسائل الخلاف[1] : أنّ (إلاّ) هنا بمعنى الواو ، وهي تأتي بمعناه كثيرًا كقوله تعالى : **چ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ چ** [البقرة : 150] ، أي : ولا الذين ظلموا لا تكون لهم أيضًا حجة "[2] .

وثانيها : أيضًا " ما ذكره أبو البركات الأنباري في مسائل الخلاف[3] أنّ (إلاّ) هنا للاستثناء المنقطع " ، قال : " أراد : لكن الفرقدان فإنّهما لا يفترقان على زعمهم في بقاء هذه الأشياء "[4] .

وثالثها : لابن الحاجب الذي يرى شذوذَ الشاهد من وجهين[5] ، إذ قال : " فهذا موضع يصحّ أن يقع فيه استثناء وقد وقع صفة وهو شاذّ ، وفيه شذوذ ثانٍ وهو أنّه وصف (كلّ) والفصيح أن يوصف المضاف إليه (كلّ) كقوله تعالى : **چ ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ چ** [الأنبياء : 30] "[6] .

ورابعها : على أنّ (إلاّ) صفة لـ (كلّ) مع صحة جعلها أداة استثناء[7] ، وهذا وهذا ما نقله الرضي عن سيبويه ، إذ قال : " ومذهب سيبويه[8] جواز وقوع (إلاّ) صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ ، أن تكون (إلاّ زيد) بدلاً وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكًا بقوله :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ لَعَمرُ أبيك إلاّ الفرقدانِ "[9]

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 230/1 .

(2) خزانة الأدب : 432/3 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 234/1 .

(4) خزانة الأدب : 425/3 .

(5) نقل البغدادي أنّ ابن الحاجب يرى الشذوذ من ثلاثة أوجه ، إلاّ أنّه يرى الشذوذ في شرح الوافية من وجهين ، فنقلت ما ورد بوجهين .

(6) شرح الوافية نظم الكافية : 237 ، وينظر : خزانة الأدب : 422/3 .

(7) ينظر : خزانة الأدب : 421/3 ، وشرح الرضي على الكافية : 129/2 .

(8) ينظر : الكتاب : 334/2 .

(9) شرح الرضي على الكافية : 129/2 .

وخامسها : على أنّ الذي جاز في الشاهد هو لغة بني الحارث ، وهذا ما ذكره البغدادي إذ قال : " وبقى في البيت احتمال وجه آخر لم أرَ من ذكره ، وهو أن تكون (إلاّ) للاستثناء ، والفرقدان منصوب بعد تمام الكلام الموجب ، لكنّه بفتحةٍ مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة وهي لغة بني الحارث بن كعب ، والله أعلم "(1) .

ويبدو أنّ الوجه الأول هو الوجه الراجح ، أي : الوجه القائل : إنّ (إلاّ) هنا بمعنى الواو ، والسبب في ذلك أنّ السياق الكلام لا يحتمل سوى هذا الوجه ؛ لأنّ الفرقدين حالهما حال ما خلق الله ، وكلّ ما خلقه الله مصيره الفناء ، إذ قال سبحانه :ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ [الرحمن : 26] ، فعلى ذلك يكون تقدير الكلام : وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوهُ والفرقدان كذلك .

12- نصب الحال بعامل المنادى :

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامِ(2)

أورد البغدادي في قوله : (يا بؤس للجهل ضرارًا) وجهين إعرابيين :

أحدهما : نصب قوله : (ضرارًا) على الحال من عامل المنادى نحو : يا زيدُ قائمًا ، وهذا ما نقله الرضي عن المبرّد ، وأشار إليه البغدادي في الخزانة ، قال الرضي : " واعلم أنّه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتّفاقًا ، نحو : يا زيدُ دعاءَ حقًّا ، ويجوز أن يكون مثل : الله أكبر دعوة الحقّ ، وزيدٌ قائمٌ حقًّا ، أي : منتصب بعامل مقدر ، كما قيل فيها ، وأجاز المبرّد(3) نصبه للحال ، نحو : يا زيد قائمًا ، إذا ناديته في حال قيامه ومنه :

يا بؤسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامِ "(4)

---

(1) خزانة الأدب : 425/3 .

(2) المصدر نفسه : 130/2 ، وينظر : ديوان النابغة الذبياني : 82 ، والكتاب : 278/2 ، والأصول في النحو : 371/1 ، وسر صناعة الإعراب : 332/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 347/1 .

(3) ينظر : المقتضب : 388/4 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 347/1 .

والآخر : على أنّ قوله : (ضرارًا) قد نصب على الحال من قوله : (الجهل) ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم[1] ، قال البغدادي : " أقول : من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف ، وفيه مناسبة جيدة ، فإنّ الجهل ضارٌّ وبؤسه ضرار ، ومن جعل ضرارًا حالاً من المضاف إليه جعل العامل المضاف ، وممن جعله من المضاف إليه الأعلم ، قال : ونصب ضرارًا على الحال من الجهل "[2] .

ثمّ أورد البغدادي كلا الوجهين في الخزانة ، وشرح أبيات المغني موضحًا إياهما بما أجازه ابن جني في قوله[3] :

ألهفى بقرّي سحبلٍ حين أجبلت علينا الولايا والعدو المباسلُ

حيث قال : " وقد أجاز ابن جني[4] في قوله : (بقرّي) من قول الحماسي :

ألهفى بقرّي سحبلٍ حين أجبلت

الوجهين ، قال : يجوز أن تجعل (بقرّي) حالاً من (لهفى) ، وان يكون من الألف في (لهفى) ، وذلك أنها ياء ضمير المتكلم فأُبدلت تخفيفًا فيكون معنى هذا : تلهفتُ وأنا بقرّي ، أي كائنًا هناك ، كما أنّ معنى الأول لو أنثهُ : يا لهفتى كائنة في ذلك الموضع ، فيكون بقرّي في هذا الأخير حالاً من المنادى المضاف كقوله :

يا بؤسَ للجهلِ ضرارًا لأقوامِ

أي : يا بؤسَ الجهل ، أي : أدعوه ضرارًا وإذا جعلته حالاً من الياء المنقلبة ألفًا كان العامل نفس اللهف كقولك ضاحكًا ، تدعو القيام ، أي هذا من أوقاتك "[5] .

---

(1) ينظر : تحصيل عين الذهب : 339 .

(2) خزانة الأدب : 130/2 .

(3) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 1036/1 .

(4) ينظر : التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة : 23 – 25 .

(5) خزانة الأدب : 130/2 – 131 ، وينظر : شرح أبيات المغني : 60/2 – 62 .

13- النصب على القطع بفعل مضمر بعد الواو العاطفة :

ويَأْوِيَ إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثل السعالي[1]

أورد البغدادي في قوله (شعثًا) من هذا الشاهد روايتين :

إحداهما : رواية النصب على القطع بعد واو العطف بفعل مضمر ، وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه[2] فقال : " قال سيبويه : وشعثًا منصوب بإضمار فعل "[3] ، وأورد قول الزمخشري[4] فقال : " وأورد هذا البيت صاحب الكشاف عند قوله تعالى :**چڤ ڤ ڤ ڤچ** [آل عمران : 18] على أنّ المنتصب على المدح كما يجيء معرفة يجيء نكرة كما في (شعثًا) ، فإنّه منصوب على الترحم "[5] .

والأخرى : تروى بجرّ قوله : (شعثٍ) عطفًا على قوله : (عطلٍ) ، فبذلك يكون العطف عطف صفة على صفة أخرى لموصوف واحد وهو قوله : (نسوة) وهذا ما نقله البغدادي عن سيبويه[6] حيث قال : " وأنشده سيبويه في موضع آخر أيضًا قبل هذا بجرّ (شعثٍ) عطفًا على عطلٍ ، وقال : وإن شئت جررت على الصفة ، وزعم يونس أنّ ذلك أكثر كقولك : مررت بزيدٍ أخيك وصاحبك ، ثمّ قال : ولو قال : فشعث بالفاء لقبح "[7] .

والظاهر من كلام سيبويه أنّه يستحسن عطف هاتين الصفتين بعضهما على بعض بالواو لا بالفاء وهو الصحيح ؛ لأنّ كلتا الصفتين ثابتتان لموصوف واحد ؛ فلذلك يجب الجمع بينهما بالواو لأنّها تفيد ذلك ، وهذا ما ذهب إليه الأعلم ، إذ قال : " الشاهد فيه حمل (شعث) على (عطل) بالواو ؛ لأنّهما صفتان ثابتتان معًا في

---

(1) خزانة الأدب : 426/2 ، وينظر : الكتاب : 399/1 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 70/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 433/1 .

(2) ينظر : الكتاب : 66/2 .

(3) خزانة الأدب : 426/2 .

(4) ينظر : الكشاف : 372/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 433/1 .

(5) خزانة الأدب : 427/2 .

(6) ينظر : الكتاب : 399/1 .

(7) خزانة الأدب : 426/2 .

الموصوف ، فعُطفت إحداهما على الأخرى بالواو ؛ لأنّ معناه الاجتماع ، ولو عطفت بالفاء لم يجز ؛ لأنّ معنى الفاء التفرقة "[1] .

وتابع سيبويه في ذكر الروايتين (رواية النصب ، ورواية الخفض) في قوله : (شعثًا) الفراءُ ، إذ قال : " وينشدون قوله :

ويَأْويَّ إلى نِسوةٍ بائساتٍ وشُعثًا مراضيعَ مِثْلِ السَّعالِي

و (شعثٍ) فيجعلونها خفضًا باتّباع أول الكلام ، ونصبًا على نية ذمّ في هذا الموضع "[2] .

المبحث الثالث
مجـرورات الأسمـــاء

1- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه :

لَمَّا أتَى خبرُ الزُّبيرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المدينـةِ والجبالُ الخُشَّعُ[1]

(1) تحصيل عين الذهب : 229 .

(2) معاني القرآن : 108/1 .

أورد البغدادي في قوله : (سور المدينة) توجيهين :

أحدهما : أنّ المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وهذا ما نقله البغدادي عن الرضي ، قال الرضي : " وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه ، عنه بالمضاف إليه ، يقال : سقطت بعضُ أصابعه ، إذ يصحّ أن يقال : سقطت أصابعُهُ ، بمعناه ، قال :

لما أتى خبرُ الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ

إذ يصحّ أن يقال : تواضعت المدينة "[2] .

وسبق الرضيَّ إلى هذا القول سيبويه إذ ذكر أنّهم ربّما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنّما أنّث (بعض) ؛ لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ؛ لأنّه لو قال : ذهب عبدُ أمّك ، لم يحسن ... ومثله قول جرير :

لما أتى خبرُ الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ[3]

ويرى الأعلم أنّ الذي سوّغ له ذلك ، أي اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه هو الاتّساع في اللغة ، إذ قال : " إنّ السُّور وإن كان بعض المدينة فلا يسمى مدينةً كما تسمى بعض السنين سنةً ، ولكن الاتساع فيه متمكن ؛ لأنّ معنى تواضعت المدينة ، وتواضع سور المدينة متقارب "[4] .

وبعد ذلك نقل البغدادي عن أبي عبيدة (ت210هـ) وجهًا آخر للبيت ، يخلو من الشاهد ، قال أبو عبيدة : " چ□ □ □ □چ [الأنعام : 73] ، يقال : إنّها جمع صورة تُنفخ فيها روحها فتحيا بمنزلة قولهم : سور المدينة واحدتها سورة ، وكذلك كلّ ما علا وارتفع "[5] .

---

(1) خزانة الأدب : 218/4 ، وينظر : ديوان جرير : 913 ، والكتاب : 52/1 ، والمقتضب : 197/4 ، والأصول في النحو : 477/3 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 104/2 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 215/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 218/4 .

(3) ينظر : الكتاب : 51/1 – 52 .

(4) تحصيل عين الذهب : 76 ، وينظر : خزانة الأدب : 218/4 – 219 .

(5) مجاز القرآن : 196/1 ، وينظر : خزانة الأدب : 219/4 .

وأورد أبو البقاء العكبري (ت616هـ) كلا الوجهين الواردين في الشاهد حيث قال : " **لما أتى خبرُ الزبير تواضعت سورُ المدينـة والجبالُ الخُشَّعُ**

وفي التأنيث هنا وجهان : أحدهما : أنّه ذهب بالسور مذهب الجدران ، والثاني : أنّه لما أضافه إلى المؤنث جعل له حكمه كما قال تعالى : **چک ک ک ک گ گچ** [الأنعام : 160] ، فأنّث العشر والأمثال مذكرة "[1] .

وأورد البغدادي مثل الشاهد السابق قوله :

إذا بعضُ السنين تعرقَتْنا كَفَى الأيتامَ فقدَ أبى اليتيم[2]

نقل البغدادي عن الشارح قوله : " إنّ (بعضًا) اكتسب التأنيث مما بعده بالإضافة ؛ ولهذا قال : (تعرقتنا) بالتأنيث "[3] .

والمبرّد يرى أنّه قال : (تعرقتنا) بالتأنيث ؛ لأنّ (تعرقتنا) هي الخبر في المعنى عن المضاف إليه ، أي (السنين) ، ثمّ أُقحم المضاف (بعض) توكيدًا لهذا المعنى ، وهذا ما نقله البغدادي عن المبرد ، إذ قال : " وزاد المبرّد في (الكامل)[4] على هذا الوجه وجهًا آخر ، فذكر أنّ قوله :

إذا بعضُ السنين تعرقتنا

يُفسر على وجهين : أن يكون ذهب إلى أنّ بعض السنين يؤنث ؛ لأنّه سنة وسنون ، والأجود أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه ، فأُقحم المضاف إليه توكيدًا ؛ لأنّه غير خارج من المعنى وفي كتاب الله ﴿ﷻ﴾ :**چٹ ٹ ٹ ٹچ** [الشعراء : 4] والخضوع بيّن في الأعناق ، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق توكيدًا "[5] .

وأمّا ابن جني فيرى أنّ اكتساب المذكر للتأنيث عند الإضافة شيء قبيح ؛ فلذلك عدَّ هذا الشاهد وغيره من الشذوذ ، ذكر ذلك عندما أنشد قول الشاعر :

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 104/2 .

(2) خزانة الأدب : 220/4 ، وينظر : ديوان جرير : 219 ، وشرح الرضي على الكافية : 215/2 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 215/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 220/4 .

(4) ينظر : الكامل في اللغة والأدب : 105/2 .

(5) خزانة الأدب : 221/4 – 222 .

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني سعدٍ ما هذه الصوت[1]

إذ قال : " فإنّما أنّثه ؛ لأنّه أراد الاستغاثة ، وهذا من قبيح الضرورة ، أعني : تأنيث المذكر ؛ لأنّه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنّما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير ؛ لأنّ التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مذكر ، وهو يقع على المذكر والمؤنث فعَلِمت بهذا عموم التذكير ، وأنّه هو الأصل الذي لا ينكر ، ونظير هذا في الشذوذ قوله ، وهو من أبيات الكتاب[2] :

إذا بعضُ السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم "[3]

2- الإضافة إلى الظرف :

رُبَّ ابنِ عَمٍ لسُليمى مشْمَعِلْ طبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[4]

الشاهد في هذا البيت إضافة (طباخ) إلى (الساعات) وهذه الإضافة غير جائزة عند جمهور النحاة ؛ لأنّ (الساعات) ظرف ، والظرف لا يُضاف إليه لأمرين : أحدهما : أنه ملازم للظرفية لا يخرج عنها ، والآخر : أنّ الظرف يُقدّر فيه حرف الوعاء ، والإضافة لا تجوز إلى الحروف ، بل الإضافة في أصلها للأسماء ؛ فلذلك تعددت أقوال النحاة في هذا الشاهد إلى عدّة أوجه أورد منها البغدادي ما يأتي :

أحدها : أنّ هذه الإضافة لا تجوز إلاّ في الشعر ، وهذا ما نقله البغدادي عن ثعلب[5] ، إذ قال : وقول ثعلب " إضافة طباخ إلى الساعات لا تجوز إلاّ في الشعر الشعر "[6] ، وهو ممنوع[7] .

---

(1) الشاهد الذي أورده ابن جني ليس من باب المتضايفين ، بل هو من باب البدل والمبدل منه ، ويبدو أنّه أتى به على هذا الوجه لبيان قبح اكتساب المذكر التأنيث .

(2) الكتاب : 64/1 .

(3) سر صناعة الإعراب : 11/1 – 12 ، وينظر : خزانة الأدب : 221/4 .

(4) خزانة الأدب : 233/4 ، وينظر : ديوان الشماخ : 109 ، والكتاب : 177/1 ، وأمالي ابن الشجري : 190/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 219/2 .

(5) ينظر : مجالس ثعلب : 126 .

(6) خزانة الأدب : 234/4 .

(7) ينظر : المصدر نفسه .

وثانيها : جواز الإضافة إلى الظرف تشبيهًا له بالمفعول به ، وهذا ما نقله البغدادي عن الأعلم ، قال الأعلم : " الشاهد فيه إضافة طبّاخ إلى ساعات ، على تشبيهها بالمفعول به لا على أنّها ظرف ، ولا تجوز الإضافة إليها وهي ظرف ؛ لأنّ الظرف يقدّر فيه حرف الوعاء وهو (في) ، والإضافة إلى الحرف غير جائزة وإنّما يضاف إلى الاسم ، ولمّا أضاف الطبّاخ إلى الساعات اتّساعًا ومجازًا عدّاه إلى الزاد ؛ لأنّه المفعول به في الحقيقة "[1] .

وثالثها : على أنّ الإضافة في هذا الشاهد هي (للزاد) وليست للساعات ، وإنّما الساعات هنا جاءت فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، فعلى ذلك تكون الساعات منصوبة بالكسرة نيابةً عن الفتحة[2] ، وهذا بحسب الرواية التي رواها ابن الشجري ، إذ ذكر أنّه يروى :

طبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادِ الكسِلْ

فمن جرّ (الساعات) فقد أخرجها من باب الظرفية بالإضافة إليها ، ونصب الزاد بـ (طبّاخ) على أنّه مفعول به ، ومن جرّ الزاد نصب (ساعات) الكرى على أنّها ظرف فاصل بين المضاف والمضاف إليه[3] .

ورابعها : تقدير منزلة الظرف بمنزلة المفعول به ، وهذا ما قال به ابن برّي (ت582هـ) ، وإن كان متابعًا لابن الشجري في ذكر الروايتين الواردتين في الشاهد حيث قال : " لا بدّ أن تقدر الساعات تنزلت منزلة المفعول به حتى كأنّها مطبوخة ، وإن كان الطبخ في المعنى إنّما هو للزاد ، كما تصير الليلة في قوله :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار

بمنزلة المفعول حتى كأنّها مسروقة ، ولمّا خفض ساعات بإضافة طباخ إليها انتصب زاد على المفعول به ؛ لأنّه المطبوخ في الحقيقة ، ومن خفض زاد الكسل قدّر الساعات ظرفًا فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه على قولهم في الرواية الأخرى :

---

(1) تحصيل عين الذهب : 140 – 141 ، وينظر : خزانة الأدب : 333/4 – 334 .

(2) ينظر : خزانة الأدب : 235/4 .

(3) ينظر : أمالي ابن الشجري : 576/2 – 577 ، وخزانة الأدب : 235/4 – 236 .

يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار "[1]

وخامسها : على أنّ قوله : (ساعات) أُلحق بالمفعول به اتّساعًا ، وهذا ما نقله البغدادي عن الشارح ، إذ قال : " على أنّ (ساعات) كان في الأصل مفعولاً فيه ، فاتّسع فيه فأُلحق بالمفعول به وأُضيف إليه طبّاخ ، فكسرة التاء من (ساعاتِ) كسرة جرّ ، وزاد الكسل منصوب على أنّه مفعول طباخ ؛ لأنّه معتمد على موصوفه "[2] .

3- جواز الإعمال أو الإضافة في الوصف المجموع المحذوف النون :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من ورائِها وَكَفُ[3]

نقل البغدادي عن سيبويه في الضمير الذي بعد الوصف قوله : (الحافظو) من هذا الشاهد جواز وجهين إعرابيين :

أحدهما : النصب على أنّ هذا الوصف عاملٌ ، وإنْ حذفت منه النون ؛ لأنّ ما بعده جاء منصوبًا ، أي ما بعد الضمير وهو قوله : (عورةَ) .

والآخر : جواز الجرّ على الإضافة ؛ لأنّ الوصف جاء محذوف النون ، وهذا دليل على إضافته[4] .

وهذا حاصل ما نقله البغدادي عن سيبويه ، إذ قال : " على أنّ الضمير بعد الوصف ذي اللام المثنى والمجموع يحتمل عند سيبويه أن يكون مجرورًا على الإضافة ، أو منصوبًا كما ورد الظاهر منصوبًا بعده "[5] .

وأمّا أبو علي فلا يرى في هذا الشاهد إلاّ وجه الجرّ ، إذ قال : " وفي هذا لا يكون إلاّ جرًّا ، والمضمر لا يعتبر بالظاهر "[1] ، وأمّا تلميذه ابن جني فلا يوافقه

---

(1) شرح شواهد الإيضاح : 167 – 168 ، وينظر : خزانة الأدب : 234/4 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 219/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 233/4 .

(3) خزانة الأدب : 272/4 ، وينظر : ديوان قيس بن الخطيم : 115 ، والكتاب : 186/1 ، والمقتضب : 145/4 ، والمنصف : 67 ، وشرح الرضي على الكافية : 334/2 .

(4) ينظر : الكتاب : 202/1 ، وخزانة الأدب : 272/4 .

(5) خزانة الأدب : 272/4 ، وينظر : الكتاب : 183/1 – 186 .

القول ؛ لأنّ النصب هو الوجه الصحيح عنده ، إذ قال : " أراد (الحافظون) فحذف النون تشبيهًا بالذين ، إذ كان في معناه ويدلّ على أنّه حذفها تخفيفًا لا لإضافة تركه عورةَ منصوبة ولو أراد الإضافة لجرّ العورة البتةَ "[2] . والوجه الذي أورده ابن جني هو كلام سيبويه[3] ، فعلى ذلك يكون ابن جني متابعًا لسيبويه في هذا الوجه .

وحاصل ما تقدّم أنّ البغدادي أورد في هذا الشاهد ثلاثة أوجه : أحدها : جواز إعمال الوصف وجواز إضافته[4] ، وثانيها : جواز إضافته ومنع الإعمال[5] ، وثالثها : جواز الإعمال ومنع الإضافة[6] .

4- إضافة المترادفين :

أ- إضافة الاسم إلى المسمى :

إلى الحولِ ثمّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما ومَن يَبْكِ حَولاً كَامِلاً فقدِ اعتذرْ[7]

لا ينعشُ الطرفَ إلاّ ما تخوَّنه داعٍ يناديه باسم الماء مبغومُ[8]

الشاهد في كلا البيتين هو إضافة قوله : (اسم) إلى المسمى به ، أي : إضافة الشيء إلى ذاته أو نفسه ، أو بعبارة أخرى هو من قبيل إضافة المترادفين ، وهذا مما لا يقبله القياس ؛ فلذلك أورد فيه البغدادي وجهين إعرابيين :

---

(1) التعليقة على كتاب سيبويه : 136/1 ، وينظر : الكتاب : 186/1 ، وخزانة الأدب : 273/4 .

(2) سر صناعة الإعراب : 538/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 273/4 .

(3) ينظر : الكتاب : 186/1 .

(4) ينظر : الكتاب : 202/1 ، وخزانة الأدب : 272/4 .

(5) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : 136/1 ، وخزانة الأدب : 273/4 .

(6) ينظر : سر صناعة الإعراب : 538/2 ، وخزانة الأدب : 273/4 .

(7) خزانة الأدب : 344/4 ، وينظر : ديوان لبيد بن ربيعة العامري : 51 ، والخصائص : 29/3 ، وشرح المفصل : 173/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 242/2 ، والمقاصد النحوية : 514 .

(8) خزانة الأدب : 344/4 ، وينظر : ديوان ذي الرمة : 138 ، والخصائص : 29/3 ، والمنصف : 126/1 ، وشرح المفصل : 174/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 242/2 .

أحدهما : أنّ قوله : (اسم السلام) و (باسم الماء) هما من قبيل حذف المضاف ، أي : (اسم معنى السلام) و (باسم معنى الماء) ، وهذا ما نقله البغدادي عن أبي علي في (كتاب الشعر) ، وعن ابن جني في (الخصائص) ، فذكر أبو علي أنّ قوله : (باسم الماء) تقديره : " يناديه بالماء ، والاسم دخوله وخروجه سواء كقوله : ثمّ اسم السلام عليكما ، وإن شئت جعلت الاسم المسمى على الإتباع ؛ لمصاحبته له وكثرة الملابسة ، وإن شئت فالتقدير : يناديه باسم معنى الماء ، فحذف المضاف ، واسم معنى الماء هو الماء ، فيكون التقدير : باسم ماء ، وتكون (ال) فيه زائدة ؛ لأنّها لم تلحق هذا القبيل "[1] .

أمّا ابن جني فقال : " فأبو عبيدة يدّعي زيادة ذي واسم[2] ، ونحن نحمل الكلام على أنّ هناك محذوفًا ، قال أبو علي : وإنّما هو على حدّ حذف المضاف[3] المضاف[3] ، أي : ثمّ اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام فكأنّه قال : ثمّ السلام عليكما ، فالمعنى – لَعمري – ما قاله أبو عبيدة ولكنّه من غير الطريق التي أتاه هو منها ، ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء واعتقدنا نحن نقصان شيء "[4] .

والوجه الآخر : على أنّ بعض النحاة قد حكموا على لفظة (اسم) في كلا الشاهدين بالزيادة ، وهذا ما نسبه ابن جني في الوجه السابق إلى أبي عبيدة ، وما نقله البغدادي عن الرضي ، حيث ذكر الرضي حكم بعض النحاة بزيادة لفظ (الاسم) في قوله :

إلى الحَوْلِ ثمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما ومَن يَبْكِ حَولاً كَامِلاً فقدِ اعتذرْ

وفي قوله :

لا ينعشُ الطرفَ إلاّ ما تخوَّنَهُ داعٍ يناديه باسم الماءِ مبغومُ[5]

---

(1) خزانة الأدب : 345/4 ، وينظر : كتاب الشعر : 31 – 33 .

(2) ينظر : مجاز القرآن : 16/1 .

(3) ينظر : كتاب الشعر : 33 .

(4) الخصائص : 30/3 ، وينظر : خزانة الأدب : 337/4 ، 344 .

(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 242/2 ، وخزانة الأدب : 337/4 .

ب- إضافة الشيء إلى نفسه :

فقلتُ انجُوَا عنها نَجَا الجِلْدِ إنّه سيرضيكما منها سنامٌ وغاربُهْ[1]

نقل البغدادي في قوله : (نجا الجلد) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

أحدهما : ما نقله البغدادي عن الشارح[2] : " إنّ الفراء[3] يجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، كما في البيت فإنّ النجاء والجلد مترادفان ، وقد تضايفا "[4] ، ثمّ قال البغدادي : " وهو معنى قول المرادي (ت749هـ) (في شرح الألفية)[5] : نجا الجلد من إضافة المؤكِّد إلى المؤكَّد "[6] .

والآخر : هو ما استخلصه البغدادي من تفسير السيرافي (ت385هـ) لقوله : (نجا الجلد) قال السيرافي : " يريد : أقشرا عنها لحمها وشحمها كما يقشر الجلد ، فإنّها سمينة ، وغاربها : ما بين السنام والعنق "[7] .

وقال البغدادي : " ويؤخذ من هذا التفسير أنّ (النجا) هنا اسم مصدر بمعنى النجو منصوب على أنّه مفعول مطلق ، وليس اسمًا للجلد ، فلا يكون كما قاله الفراء ، فتأمل "[8] .

5- حذف المتضايفات وإقامة المضاف الأخير مقامها :

فأدْرَكَ إبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها وقد جَعَلْتَني من حَزِيمةَ إصبَعَا[9]

أورد البغدادي في قوله : (إصبع) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

---

(1) خزانة الأدب : 358/4 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 245/2 .

(3) ينظر : المقصور والممدود للفراء : 42 .

(4) خزانة الأدب : 359/4 .

(5) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : 789/2 .

(6) خزانة الأدب : 359/4 .

(7) شرح أبيات إصلاح المنطق : 259 ، وينظر : خزانة الأدب : 360/4 .

(8) خزانة الأدب : 360/4 .

(9) المصدر نفسه : 401/4 ، وينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 138/1 ، وشرح الكافية الشافية : 972/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 257/2 .

أحدهما : على أنّه قد حذف من المضاف إليه (إصبع) متضايفين اثنين ، والتقدير : (ذا مسافة إصبع) وهذا ما نقله البغدادي عن أبي علي[1] ، أمّا ابن هشام فأورد هذا الشاهد لبيان قوله تعالى :**ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ** [الأحزاب : 19] ، إذ قال : " أي : كدوران عين الذي يغشى ، وقال :

(... وقد جعلتني من حزيمة إصبعا)

أي : ذا مسافةِ إصبعٍ "[2] .

والآخر : على تقدير حذف ثلاثة متضايفات إلى قوله : (إصبع) ، والتقدير : (ذا مقدار مسافة إصبع)[3] ، وهذا ما نقله البغدادي عن الرضي ، قال الرضي : " وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلمَّ جرّا ؛ لقيام المضاف إليه الأخير مقامه كقوله :

فأدركَ إبقاءَ العرادةِ ظلعُها وقد جعلتني من حزيمةَ إصبعا

أي : ذا مقدار مسافة إصبع "[4] .

ويُرجّح البغدادي من هذين الوجهين الوجه الذي ذهب إليه أبو علي وابن هشام ؛ لأنّ الوجه الذي ذهب إليه الرضي يجمع بين لفظين متضايفين لمعنًى واحد ، ولا حاجة إلى ذلك ، إذ قال : " الأولى تقدير مضافين أي : ذا مسافة إصبع ، فإنّ المسافة معناها البعد ، و (المقدار) لا حاجةَ إليه "[5] .

6- الإضافة على غير الفصيح :

كَالحُوتِ لا يرويه شَيْءٌ يَلْقَمُهْ يُصبحُ ظَمْآنَ وفي البَحرِ فَمُهْ[6]

---

(1) ينظر : كتاب الشعر : 456 ، وخزانة الأدب : 401/4 .

(2) مغني اللبيب : 296/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 401/4 .

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 257/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 401/4 .

(4) شرح الرضي على الكافية : 257/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 401/4 .

(5) خزانة الأدب : 401/4 .

(6) المصدر نفسه : 451/4 ، وينظر : ديوان رؤبة بن العجاج : 159 ، وشرح الرضي على الكافية : 269/2 ، وتوضيح المقاصد والمسالك : 322/1 ، وأوضح المسالك : 68/1 .

الشاهد في هذا البيت إضافة الفمّ في قوله : (فمه) إلى الضمير ، وهذا غير جائز ، أي إلحاق الميم التي هي بدلٌ من حرف العلة في حالة الإفراد ، وإلحاقها في هذه الحالة ؛ خوفًا من التقاء الساكنين ، ولا ساكنين في حالة الإضافة ، فعند ذلك لا حاجة لهذه الميم[1] .

والبغدادي على عكس هذا ، إذ يرى إثبات الميم في حالة الإضافة شيئًا فصيحًا ، والذي دفعه إلى ذلك وروده مثبتًا في حالة الإضافة في قوله ﷺ : (لَخُلوفُ فمِ الصائم)[2] .

وبهذا الحديث الشريف يردّ البغدادي على الشارح الذي ذكر أنّه يقال في غير الأفصح : فمّي ، وفمه ، وفمّ زيدٍ في كلّ حالات الإضافة[3] ، قال البغدادي : " وهذا ظاهر فإثبات الميم عند الإضافة فصيح ، ويدلّ له الحديث : (لَخُلوفُ فمِ الصائم) "[4] .

وذكر أبو علي أنّه قد يضطر الشاعر إلى إبدال العين ميمًا في الإضافة كما في الإفراد كقوله :

يُصبحُ ظمآنَ وفي البحرِ فمُهْ

فهذا الإبدال في الكلام إنّما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة[5] ، وردّ البغدادي على أبي علي أيضًا ، فذكر أنّه لا التفات إلى هذا القول[6] .

7- الجمع بين العوض والمُعوَّض في الإضافة :

هما نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما على النابح العاوي أشدَّ رِجَامِ[1]

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 269/2 .

(2) صحيح البخاري (باب فضل الصوم) : 24/3 .

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 269/2 ، وخزانة الأدب : 451/4 .

(4) خزانة الأدب : 451/4 .

(5) ينظر : البغداديات : 157 .

(6) ينظر : خزانة الأدب : 451/4 .

الميم في قوله : (الفم) هي بدل من الواو في حالة الإفراد ، والذي جاء في هذا الشاهد هو جمعٌ بين البدل والمبدل منه ، أي أنّه جمع بين الميم والواو في قوله : (فمويهما) في حالة الإضافة ، وهذا مما لا يقبله القياس ؛ فلذلك أورد فيه البغدادي عن النحاة عدّة أوجه إعرابية :

أحدها : على أنّ " الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدّمت على العين "[2] وهذا ما نقله الرضي عن بعض النحاة ، وما أشار إليه البغدادي في الخزانة ، وأمّا الرضي فهو يرى هذا الوجه ضعيفًا ، إذ قال : " وقد تكلف بعضهم معتذرًا بأنْ قال : الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدّمت على العين "[3] .

وأمّا البغدادي فيراه قريبًا من مذهب سيبويه ، إذ قال : " فهو يشبه أن يكون مذهب سيبويه ، فإنّه قال في باب النسبة – واسمه عنده باب الإضافة – ما نصّه "[4] : " وأمّا فم فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنّه كان أصله فوهٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو : ميم دم ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجرّ والنصب ، والإضافة والتثنية ، فمن ترك دمٌ على حاله إذا أضاف ، ترك فمٌ على حاله ، ومن ردّ إلى دمٍ اللام ردَّ إلى فمٍ العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكان العين في فمٍ ، قال الشاعر وهو الفرزدق :

هما نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهِما على النابحِ العاوِي أشدَّ رِجَامِ

وقالوا : فموان ، فإنّما تُردّ في الإضافة كما تردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبني الاسم كما تُثنّي به ، إلاّ أنّ الإضافة أقوى على الردّ ، فإن قال : فمان فهو بالخيار

---

(1) المصدر نفسه : 451/4 ، وينظر : ديوان الفرزدق : 541 ، والكتاب : 622/3 ، والمقتضب : 158/3 ، وسر صناعة الإعراب : 417/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 270/2 .

(2) شرح الرضي على الكافية : 270/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 460/4 .

(3) شرح الرضي على الكافية : 270/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 460/4 .

(4) خزانة الأدب : 460/4 – 461 .

، إن شاء قال : فمويٌّ ، وإن شاء قال : فميٌّ ، ومن قال : فموان ، قال : فمويٌّ على كلّ حالٍ "[1] .

وثانيها : على أنّه جمع بين البدل والمبدل منه للضرورة ، وهذا ما نقله البغدادي عن أبي علي الفارسي ، إذ ذكر أنّه أضاف الفَمَ مبدلاً من عينها الميم للضرورة كقول الآخر :

وفي البحر فمُهْ

ثمّ أتى بالواو التي هي عين ، والميم عوض منه ، فيكون جمعًا بين البدل والمبدل منه للضرورة[2] .

وثالثها : على أنّ (فمويهما) مثنى (فما) بالقصر ، وهذا ما نقله البغدادي عن ابن جني ، إذ قال : " وذهب ابن جني في (سر الصناعة)[3] إلى أنّ (فمويهما) مثنى فما بالقصر ، قال في قول الشاعر[4] :

يا حبّذا عينا سُليمى والفما

يجوز أن يكون الفما في موضع رفع ، وهو اسم مقصور بمنزلة عصا ، وعليه جاء بيت الفرزدق :

هما نفثا في فِيَّ من فمويهما "[5]

8- الجرّ على التبعية :

ونظرْنَ من خَلَلِ الستورِ بأعينٍ مَرْضَى مُخالِطُها السَّقَامُ صِحاحِ[6]

نقل البغدادي عن سيبويه في قوله : (مخالطها) من هذا الشاهد وجهين إعرابيين :

---

(1) الكتاب : 365/3 – 366 ، وينظر : خزانة الأدب : 461/4 .

(2) ينظر : البغداديات : 156 – 159 ، وخزانة الأدب : 460/4 .

(3) ينظر : سر صناعة الإعراب : 148/2 .

(4) الخصائص : 170/1 ، وينظر : خزانة الأدب : 462/4 .

(5) خزانة الأدب : 462/4 .

(6) المصدر نفسه : 24/5 ، وينظر : الكتاب : 20/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 304/2 .

أحدها : جرّ قوله : (مخالطها) على أنّه صفة لأعين[1] ، قال البغدادي : " قال سيبويه[2] : سمعنا العرب تنشد هذا البيت جرًّا "[3] ، ويرى البغدادي أنّ في هذا ردًّا على يونس الذي زعم أنّ الوصف إذا كان للاستقبال يجب رفعه على الابتداء ، ولا يجوز إتباعه لما قبله[4] .

والآخر : هو بنصب قوله : (مخالطها) على الحال ، وهذا ما نقله سيبويه ، إذ قال : " وبعضهم يجعله نصبًا إذا كان واقعًا ، ويجعله على كلّ حال رفعًا إذا كان غير واقع ،وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى "[5] ، وفي ضوء ما تقدّم يتضح لنا لنا أنّ لهذا الشاهد ثلاثة أوجه إعرابية :

أحدها : جرّ الوصف بالتبعية ، وهو ما سمعه سيبويه عن العرب ، وثانيها : النصب على الحال كما ذكر سيبويه ، وثالثها : الرفع على القطع وهو قول يونس كما نقله عنه سيبويه .

وجمع الرضي هذه الأوجه الثلاثة بألطف عبارة وأظهر بيان ، قال الرضي : " وقال عيسى بن عمر : إن كان علاجًا وجب رفعه على الابتداء حالاً كان ، أو مستقبلاً ، وأمّا غير العلاج فإن كان حالاً وجب نصبه على الحال ، وإن كان مستقبلاً وجب إتباعه للأول "[6] .

ومن الجرّ على التبعية أيضًا قول الشاعر :

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 304/2 .

(2) ينظر : الكتاب : 20/2 .

(3) خزانة الأدب : 24/5 .

(4) ينظر : المصدر نفسه .

(5) الكتاب : 21/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 24/5 .

(6) شرح الرضي على الكافية : 305/2 ، وينظر : خزانة الأدب : 24/5 .

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مكَّةَ بَيْنَ الخيلِ والسَّنَدِ[1]

ذكر البغدادي أنّ الرضي[2] في هذا الشاهد اتّبع أبا علي الفارسي[3] في إجازة النصب والجرّ في قوله : (الطير) على أنّ (الطير) منعوت قُدّم عليه نعته ، وهو (العائذات) ، فلمّا قدّم النعت أُعرب بحسب العامل ، وصار المنعوت بدلاً منه ، فيكون إعراب (الطير) بالنصب عطف بيان ، أو بدلاً من (العائذات) الواقعة موقع المفعول به من قوله : (المؤمن)[4] ، ويكون الجرّ أيضًا إتباعًا للعائذات المجرورة بإضافة (المؤمن) إليها[5] .

وقال البغدادي : " من كانت الكسرة عنده جرّة ، على هذا الحسن الوجه جرّ (الطير) ؛ لأنّ العائذات مجرورة ، ومن كانت الكسرة عنده في موضع نصب على قولك : الضارب الرجل ، نصب (الطير) في هذا الموضع بدلاً أو عطف ، وإنّما كان حدّه : والمؤمن الطير العائذات ، أو الطيرِ العائذاتِ ، فقدّم العائذات وأخَّر الطير ، و (المؤمن) هو الله سبحانه ، وهو اسم فاعل من (آمن) كما قال : **چ ث ث ذ ذ ث ث ثچ** [قريش : 4] ، أي : آمنهم من الخوف ؛ لكونهم في الحرم وحلولهم فيه "[6] .

وذكر الزمخشري أنّ الأصل : الطير العائذات فحذف الموصوف وجعل العائذات اسمًا لا صفة ، فلمّا جُعلت اسمًا احتاجت إلى تبيين ، وليس هذا من تقديم الصفة على الموصوف[7] .

---

(1) خزانة الأدب : 71/5 ، وينظر : ديوان النابغة الذبياني : 25 ، والمفصل في صنعة الإعراب : 123 ، وشرح المفصل : 169/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 326/2 .

(2) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 326/2 .

(3) ينظر : كتاب الشعر : 395 – 396 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 170/2 .

(5) ينظر : خزانة الأدب : 71/5 .

(6) المصدر نفسه : 72/5 ، وينظر : كتاب الشعر : 395 – 396 ، وشرح المفصل : 170/2 .

(7) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 123/1 ، وخزانة الأدب : 72/5 .

ثمّ ذكر البغدادي وجهًا آخر للشاهد ، وهو أن يكون الطير بدل بعض من العائذات ، إذ قال : " وزعم بعضهم أنّ الطير بدل بعض من العائذات ؛ لأنّ العائذات عامّ يقع على الطير والوحش وغيرهما "[1] .

وحاصل ما تقدّم أنّ قوله : (الطير) يحتمل عدّة أوجه إعرابية ، ذكر منها أبو علي الفارسي وجهين : وهما إمّا أن يكون مجرورًا بالتبعية للعائذات ، أو أن يكون منصوبًا على أنّه بدل أو عطف[2] ، أمّا عند الزمخشري فهو يحتمل وجهًا واحدًا وهو النصب على أنّه عطف بيان لقوله : (العائذات) ، والوجه الأخير وهو ما ذكره البغدادي على أنّ قوله : (الطير) بدل من (العائذات) .

ويبدو أنّ الذي ذهب إليه البغدادي هو الصحيح ، والسبب كما ذكره أنّ (العائذات) اسم عام يقع على الطير وغيره من الحيوانات ، وبذلك يكون الطير بدل بعض من هذه المجموعة .

---

(1) خزانة الأدب : 72/5 .

(2) جاء في شرح المفصل : إمّا أن يكون (بدلاً أو عطف بيان) وهو الصحيح ؛ لأنّه لا يوجد حرف عطف حتى يكون معطوفًا ، بل هو عطف بيان كما ذهب إليه ابن يعيش ، ينظر : 170/2 .